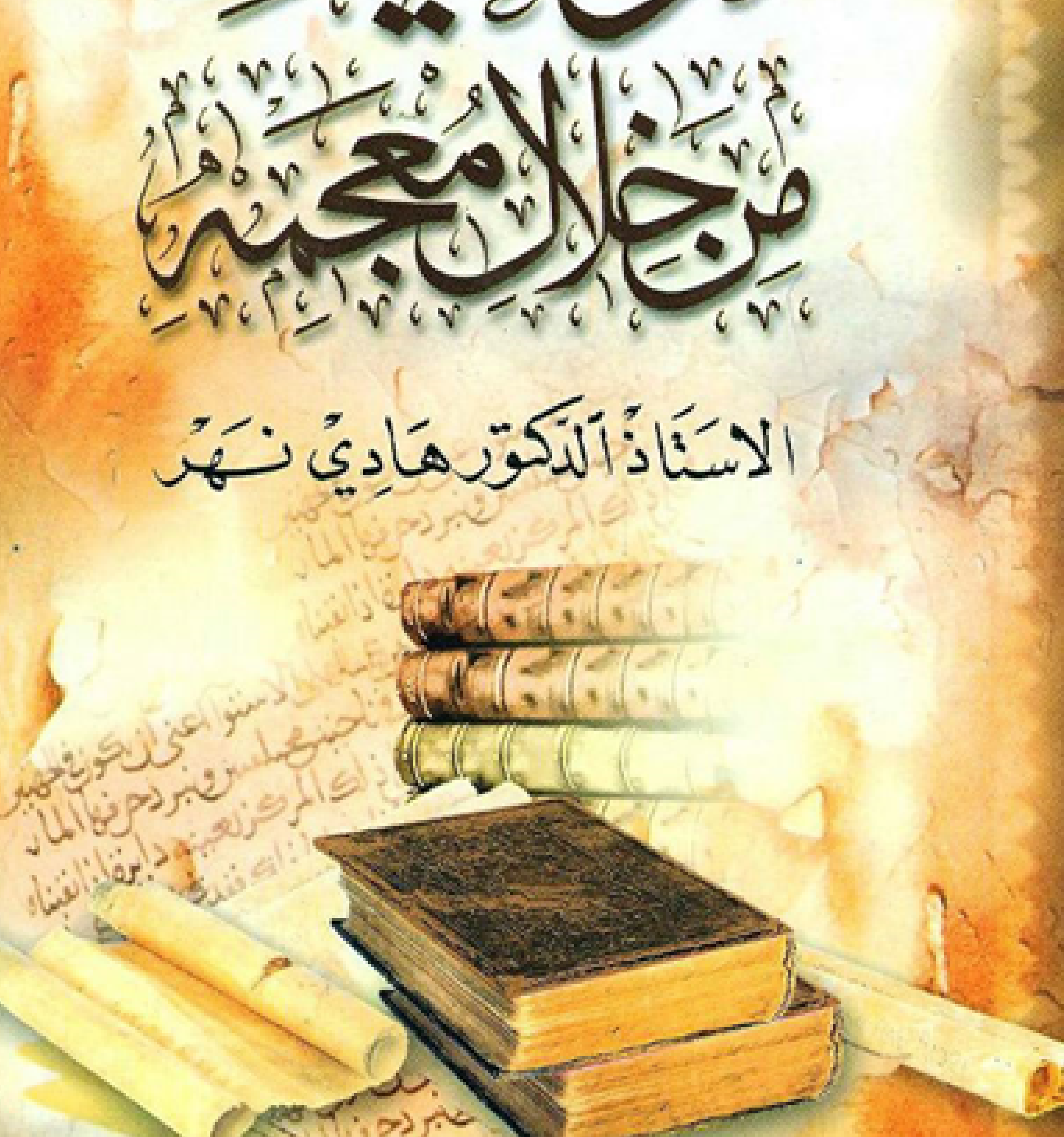
نحو الخليل من خلال معجمه

الأستاذ الدكتور هادي نهر



اليازوري
www.yazori.com

نحو الخليل من خلال معجمه

الأستاذ الدكتور هادي نهر

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر: 2006/7/2113
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2006/7/1865

اليازوري

دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمّان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف: 4626626 6 962+ تلفاكس: 4614185 6 962+
ص.ب 520646 عمّان 11152 الأردن
email : info@yazori.com - www.yazori.com

نحو الخليل

من خلال معجمه

الأستاذ الدكتور هادي نهر

اليازوري

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو الخليل من خلال المعجم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ
وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ﴾

من سورة المجادلة: آية ١١

نحو الخليل من خلال المعجم

الأستاذ الدكتور هادي نهر

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر: 2006/7/2113
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2006/7/1865

اليازوري

دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمّان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف: 4626626 6 962+ تلفاكس: 4614185 6 962+
ص.ب 520646 عمّان 11152 الأردن
email : info@yazori.com - www.yazori.com

الإهداء

إلى المربّي الفاضل أخي الأستاذ كريم نهر، وهو يحلّ ضيفاً على الله، وإلى كلّ من مات على الحق، والبذل، والنخوة، أُهدي هذا الكتاب.

المؤلف

المقدمة

معجم العين أثرٌ عربيٌ جليل، ومصّنف لغوي حفيل، ومصدر من مصادر اللغة العربية الأولى الذي يمثّل أوّل معجم بالمعنى العلمي الدقيق ظهر في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، بل في تاريخ الحضارات الإنسانية جميعاً، استوفى فيه الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت١٧٥هـ) كَلِمَ اللغة العربية شرحاً، وبياناً، ودلالة على وفق منهج (صوتي كميّ تقليبي) لم يسبق إليه أحد من قبله، استطاع به أنْ يتحكمّ بطاقات اللغة العربيّة على خلق الألفاظ العربية على تعدّد أبنيتها، واشتقاقاتها، وأُصولها، بحيث لا تفلت من بين يديه كلمةٌ عربية جرتْ، أو يمكن أنْ تجري على ألسنة العرب.

وزيادة على هذا المقصد العلمي الباهر ألفينا في (العين) درساً صوتياً مرموقاً جعل للعرب -ومن خلال الخليل- الريادة والسبق إلى هذا الميدان المهم في الدراسات اللغوية بحيث لم يتحصّل الأعاجم على درس صوتي للغاتهم يضارع درس الخليل الصوتي للعربية إلاّ بعد مرور عشرة قرون من الزمان على ضيع الخليل.

وفي (العين) درس صرفي معّمق، وفيه أيضاً مقصد نحويّ يمثّل بعض جهد الخليل في هذا العلم الذي يعدّ الخليل أحد أعمدته الشامخة بوصفه أُستاذ سيبويه صاحب الكتاب الشهير.

وقد حاولت في هذا الكتاب أنْ أدِلّ على مواضع الدرس النّحوي في معجم العين، متناولاً إيّاه- وبالإستناد إلى منهج -وصفيّ تحليلي تطبيقي- بالتخريج والدرس والتحليل.

وأنا لا أدّعي في هذا الكتاب الحصول على مقدار من العلم لا يمكن الزيادة عليه، أو مؤاخذته، وما أحراني هنا بقول الرسول الأكرم ﷺ: «لا بُورِكَ لي في صبيحةٍ لا أزداد فيها علماً».

فلكلِّ علمٍ عوائقُ، وعلى كلِّ خيرٍ موانعُ ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

وعلى الله قصد السبيل.

تمهيد

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي[1] البصري، عبقري من عباقرة العرب «أكلت الدنيا بعلمه وكتبه. وهو في خصّ لا يشعر به»[2]. عالمٌ أُتيح له أن يتقلّب في بيئةٍ علمية غنيةٍ معاصراً مشاهير العلماء من أمثال الفقيه الكبير أبي حنيفة (ت ١٥٠ هـ) رأس مدرسة الرأي والقياس في تاريخ الفقه الإسلامي. وعاصر من النحاة واللغويين الحضرمي (ت ١٧٠ هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٧٩ هـ) وأبا عمر بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ومن القراء عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت ١٢٧ هـ) وعبد الله بن كثير المكّي (ت ١٢٠ هـ)، ولقي أعراب البادية الفصحاء في المربد، وفي مساكنهم ببوادي الحجاز، نجد، وتهامة[3].

وإذا كان الفراهيدي قد انقطع إلى العلم زاهداً بمادّيات الحياة، ومظاهرها الزائلة (لا يقدر على فلسين وتلامذتُهُ يكسبون بعلمه الأموال) كما يقول تلميذه النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ)[4] - في الوقت الذي كان النّاس يقولون إنّه «لم يكن في العربية بعدَ الصّحابة أذكى منه».

---

(١) الفراهيدي: نسبة إلى فراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد، ويقال له فرهودي وهو واحد الفراهيد. ينظر الفهرست لابن النديم ص٣٣، والبغية ج١/ ٥٥٧- ٥٥٩.

(٢) البغية ج١/ ٥٥٨.

(٣) ينظر المفصل في تاريخ النحو العربي ج١/ ٢٤٨.

(٤) ينظر البغية ج١/ ٥٥٨، وانظر انباه الرواة ج١/ ٣٤٥.

أقول إذا كان الخليل قد ارتضى لنفسه أنْ يعيشَ غنياً بعلمه وزهده، فمن حقّه علينا أن نعاودَ قراءته لننصفه ولننتصر لفضائله العلمية الجليلة كما انتصر للعربية ولتراثها الخالد، وقادهُ ذكاؤهُ الوقّاد إلى منح الدرس اللغوي عند العرب مكانةً تخطّوا بها على يَدَيْ الخليل كثيراً من الأُمم التي سبقتهم بقرون متعددة، وتلكَ حقيقةٌ لا نقولها من باب الادّعاء أو الفخر القومي، وإنّما هي حقيقة يقرّها لنا المنصفون من علماء أوروبا ومفكريها من أمثال (فيرث)، و(برجشتراسر) و(جورج مونين) وغيرهم[١].

لقد كان الخليل مشغوفاً بالعربية متتبعاً علومها آخذاً إيّاها عن طريق الاختلاط بالأعراب في بواديهم وبالمتحضرين في مدنهم وأسواقهم ومنتدياتهم، فهو أُعجوبةُ زمانه، غايةٌ في استخراج مسائل النّحو وتحليل المادة اللغوية تحليلاً يفسر نظامها، ويشرح خصائصها وهو أول من ابتكر العروض وخص بها أشعار العرب، وأول من وضع معجماً بالمعنى العلمي الشّامل لهذا المصطلح، ضم مفردات العربية عارضاً فيه الأصل والفرع والدخيل والمستعمل والمهمل وغير ذلك من المسائل الخاصة باللغة العربية من حيث أصواتها وبنياتها، وكان له في كل ضرب من ضروب المعرفة اللغوية أثر جليل ومصنف كبير ففي الأصوات والصرف كان (العين) (وفائت العين)[٢].

وفي الموسيقى والعروض كتاب (النغم والايقاع) وفي النحو كان (الشواهد)، وفي الرسم الكتابي كان (النقط والشكل)[٣].

---

(١) ينظر على التوالي: دراسات في علم اللغة ص٥٩، والتطور النحوي للغة العربية ٥، وتاريخ علم اللغة ص١٠٦-١٠٧.

(٢) ينظر: الفهرست ص٣٣.
(٣) نفسه ص٣٣.

والخليل بعد هذا أستاذ الأصمعي (ت٢١٦هـ) والنّضر بن شميل، وسيبويه (ت١٨١هـ) صاحب (قرآن النحو) الذي عقد صاحبه أبوابه (بلفظه ولفظ الخليل) وكانت «عامة الحكاية في كتابه عنه – أي: عن الخليل – وكلّما قال سيبويه: «وسألته» أو قال من غير ان يذكر قائله فهو الخليل[1]. بل أن كثرة نقل سيبويه في الكتاب عن الخليل جعلت بعضهم يقرر أن «سيبويه» ليس المؤلف الحقيقي للكتاب وإنما كانت مهمته أن يجمع فيه رأي من سبقه من النحاة»[2].

ومثلما قيل عن نسبة (الكتاب) لسيبويه من أنه قد اجتمع على صنعته أي: الكتاب «اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل»[3]. فقد قيل عن أشهر كتاب للخليل وهو (العين) ما قيل من أقوال أكثر فيها الأولون والمحدثون. وفي الوقت الذي لا أريد فيه أن أبخس حق سيبويه في وضع الكتاب فعلمه بيّن وشخصيته بارزة كل البروز وهو في علمه لم ينكر فضل شيوخه من أمثال يونس والليث والخليل عليه، ولا نريد أيضاً أن يكون عمل الخليل في (العين) موضع شكٍ يُخِلُّ بصحة نسبته، وأصالته.

ومن غير الإنصاف حقاً أن نتفق على أن الخليل أستاذ سيبويه، وأن عامة كتاب الأخير للخليل ثمّ لا نجد من علم الخليل النحوي إلا ما عُزي إليه في الكتاب من آراء لا تمثل أبداً فعل الرجل في عالم النحو ذلك الفعل الذي مكن سيبويه أن يمنح الدرس اللغوي كتابه.

---

(١) البغية ج١/ ٥٥٨.

(٢) ينظر: مقدمة العين بتحقيق د. عبد الله درويش ج١/ ٤١.

(٣) الفهرست ص ٧٦، وأنباه الرواة ج٢/ ٣٤٧.

ويعد كتاب العين من أشهر الكتب اللغوية وعلى الرغم من أن مادته المعجمية هي الغالبة عليه وهي التي سلكته في عِداد الآثار المعجمية عند العرب، بل أنه أول معجم متكامل في العربية وضع على وفق منهج علمي رصين، إلا أنه قد لمّ تفاريق مختلفة من علوم العربية كالأصوات والقراءات واللهجات، والنحو، وغيرها.

وهذا بحث مدار الأمر فيه جملة المسائل النحوية الواردة في كتاب العين، أما محوره الأساس فهو تقصي تلك المسائل، وفرزها، وتبويبها، وتوثيقها، وموازنتها في بعض المظان من كتب النحو أمّاتٍ وأصولٍ وفي مقدمة تلك الكتب: كتاب سيبويه، والمقتضب، وغيرهما من الكتب الأُصول وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف يقف في صدارتها الآتي:

أولاً: أنّ إحصاء المسائل النحوية الواردة في العين، ودراستها وتوثيقها والوقوف على مصطلحات الخليل النحوية يضع أمام الباحثين مادة نحوية قد تكون في بعض جوانبها جديدة، وتكون في مجموعها جديرة بالدرس والتحليل ولا سيما أن كل نحو الخليل لا يزال مبثوثاً في صفحات الكتب النحوية المتقدمة والمتأخرة مما جعل علم الخليل في النحو غائب المعالم، مفرّقاً لا يضمه أثر ولا يحتويه كتاب معين، وإخراجه بالصفة التي نطمح إليها عبر هذا البحث سيعين بالتأكيد على بيان موقع الخليل الحقيقي في عالم النحو العربي، وسيكون هذا أعظم شأناً لو تم الوقوف على آراء الرجل النحوية في كتاب سيبويه وتوثيقها وتبويبها ودراستها.

ثانياً: أنَّ إحياء المسائل النحوية في كتاب العين وموازنتها ودراستها سيعين على تأكيد نسبة العين للخليل دون غيره، وتلك قضية صرف من أجلها المتقدمون والمتأخرون، والمحدثون جهداً كثيراً، واختلفوا في أمرها اختلافاً كبيراً، بين قائل إن العين كتاب الخليل دون سواه وقائل إنه لا علاقة للخليل بهذا الكتاب.

وقائل إن للخليل جزءاً من الجهد ولغيره آخر، وقد نُسجت حول ذلك الخلاف حكايات وروايات ما أنزل الله بها من سلطان، ولا أرى ما يسوغ ذكرها في هذا البحث فهي في تفاصيلها ودقائقها موجودة في أكثر المصادر القديمة[1]. ولا يكاد مُحدث يدرس الخليل أو أحد آثاره يعرض عن حديث في نسبة العين للخليل وتأكيد هذه النسبة[2].

وفي الوقت الذي اتفق فيه مع مَنْ سبقني من المحدثين في جملة ما قدموه من حجج وبراهين تؤكد نسبة العين للخليل، أود أن أزيد على ذلك جملة من الحقائق التي توصلت إليها في هذه القضية وهي:

---

(١) أشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى: الفهرست ص٣٢-٣٣، تهذيب اللغة ١/ ٢٨-٣٠ معجم مقاييس اللغة ص٣-٤، مراتب النحويين من ٢٠-٣١، انباه الرواة ج١/ ٢٤٣ وما بعدها. ا بغية ج١/ ٥٥٩-٥٦٠ وغيرها كثير.

(٢) اذكر هنا دراسات الأفاضل د. عبد الله درويش في مقدمة تحقيقه للجزء الأول من العين د. مهدي المخزومي في مقدمة العين و د. رشيد العبيدي في كتابه (مشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري، ود. صلاح الفرطوسي في بحثه الموسوم بـ (محاولة جديدة لدراسة كتاب العين).

أولاً: أن المسائل النحوية التي قال بها الخليل في العين وألفيتها معزوة له في الكتاب بصيغة سؤال موّجه من سيبويه إلى أستاذه من نحو: وسألتُ الخليل عن كذا فقال كذا... دليل قاطع على أن العين للخليل وليس لغيره.

ثانياً: أن الروح التي كتب بها العين هي روح الخليل التي تنبع عن علمه وعن نزعته البصرية في مناقشة بعض القراءات وتخطئة بعض العرب زد على ذلك عناصر الضبط والتقعيد والمبالغة في التحري والدقة وفي إيراد الشواهد والتعمق في التأويل والتقدير،والقياس وفي هذا المجال أنبه على كل إشارة صريحة وردت في العين تشير إلى مدى تأثر الخليل بأبي حنيفة في القياس، قال: «لا أقيس على هذا ولكن أقيسه على قول أبي حنيفة»[1].

ثالثاً: احتواء العين على أسماء رواة معاصرين للخليل[2]. أما ما وُجد من ذكر لرواة متأخرين فمن عمل الوراقين وأصحاب الحواشي وهم أنفسهم الذين أوجدوا ما في العين من سقطات، وأوهام وتعليقات بعيدة عن روح الكتاب وروح صاحبه.

رابعاً: عدم اتفاق القدماء أنفسهم على دور الليث في العين ولم يصرّح هو بأن الكتاب له، أو أنه أعاد وضعه أو أكمله، زد على ذلك أن لليث كتاباً موسوماً بـ(المدخل إلى كتاب العين) وزد على ذلك أيضاً أن الأزهري (ت٣٧٠هـ) وهو

---

(١) العين ج١/ ٢٤٦.

(٢) ينظر على سبيل المثال: العين ج٦/ ١٢، ٣٣، ٤٣، ١١٦.

من أشد المنكرين على الخليل كتابه قال عن الليث ما نصه: «كان رجلاً صالحاً انتحل كتاب العين للخليل لينفق كتابه باسمه، ويرغِّب فيه»[١].

خامساً: أن الخلاف البصري الكوفي قد زاد من حدة هذه القضية التي أرادها الكوفيون، ولا نستبعد أن تكون المسائل التي نحا فيها الخليل منحى الكوفيين من وضع الكوفيين أنفسهم لطمس معالم كتاب العين، ولكي يكون مصدراً من مصادر ردّهم على البصريين، وأننا إذا تأملنا ما أستند إليه أبو بكر الزبيدي (ت٣٧١هـ) في إنكاره نسبة العين للخليل بسبب وجود آراء كوفية فيه، فهذه الحجة هي نفسها دليل على نفي نسبة العين لليث لأن الليث «ظل للخليل وتابع له في آرائه ومذهبه»[٢].

إن كتاب العين للخليل وليس لغيره، له في أصالته، وابتكاره ومنهجه، وموضوعه، وهو في هذه كلّها يلتقي آثار الخليل الأخرى في أصالتها، ومنهجها، وابتكارها، وهذه الآثار مجتمعة تلتقي وروح الخليل وشخصيته، وعلميته. ولعل في ما نسوقه عبر الصفحات الآتية ما يزيل عن نسبة العين للخليل كل لبس أو وهم، أو ظنون، ويؤكد أنّ الخليل إذا قيست أعماله بأعمال من سبقه «كان هو المبدع الحقيقي لعلم النحو»[٣].

وبالله الاسترشاد ومنه العون والتوفيق.

---

(١) ينظر: البغية: ٢/ ٢٧٠.

(٢) مقدمة الصحاح ٦٧.

(٣) ينظر: عبقري من البصرة ٧٦.

الفصل الأول
في النحو وبعض الظواهر النحوية

في حدّ النحو:

عرّف الخليل النحو بأنه «القصد نحو الشيء، فيقال: نحوتُ نحوه، أي قصدته»[١]. ورأى أن أبا الأسود (ت٦٩هـ) وضع وجوه العربية، فقال للناس: انحوا نحو هذا، فسمي نحواً والجمع الأنحاء[٢].

ولم يذكر سيبويه عن أولية وضع النحو شيئاً، وتلك قضية احتدم النقاش فيها منذ القرن الثاني للهجرة فنسب الوضع لأبي الأسود الدؤلي مرة ولعلي بن أبي طالب ﷺ مرة أخرى، ولغيرهما، واكتفى المعاصرون بسرد روايات الأقدمين، مؤيدين هذا ومعارضين ذاك[٣] والمهم عندنا أن وضع النحو عربي محض، نبت كما تنبت الشجرة في أرضها، وأن نشأته الأولى مرتبطة أشد الارتباط بالمعارف السابقة للعرب ولا سيما في مجال القراءة والكتابة.

أما الإعراب:

فقد ورد عن الخليل في معنى البيان والإيضاح والإفصاح، قال: «أعرب الرجل: أفصح القول والكلام، وهو عرباني اللسان أي فصيح»[٤].

---

(١) العين ٣/ ٣٠٢.

(٢) نفسه ٣/ ٣٠٢.

(٣) ينظر تفاصيل ذلك في: تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ص٣٥ وما بعدها.

(٤) العين ٢/ ١٢٨.

ولم يبين العلاقة بين هذا المعنى اللغوي للإعراب والمعنى الإصطلاحي الذي يعني: «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً»[١].

أو أنه «أثرٌ ظاهر في اللفظ أو مقدر يجلبه العامل لمقتضى لـه في آخـر الكلمـة التي هي اسم لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد»[٢]. أو هو الإبانة عن المعاني بالألفـاظ ألا تـرى أنـك إذا سـمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه... علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولـو كان الكلام شرجاً واحداً لا نبهم أحدهما من الآخر»[٣].

ومن علامات الإعراب التي وردت في العين علامة (النصب)، والنصب عند الخليل «خزانة النحو، والبصرة خزانة العرب أي معولهم، عليه أكثر من سائره، في الحال والقطع والوقوف وإضمار الصّفات»[٤].

وقد بيّن سيبويه سبب هذا التعويل في مواضع متعـددة، وخلاصـة رأيـه: أن النصب (الفتحة) أخفّ عليهم مـن الـضمة، والكسرة، كـما أن الألـف أخـفّ عليهم من الياء والواو»[٥].

ولعل الخليل حين جعل النصب خزانـة النحـو قـد أدرك أنـه: «أوضـح معـاني الإعراب مجالاً وأكثرها اشتمالاً على معانٍ فرعية قد يكون غير ميسور ضمّها بعضها إلى بعض أو نظمها في سلك معنوي واحد، كالذي في الرفع أو الخفض»[٦].

---

(١) شرح التصريح ١/ ٥٦.
(٢) نفسه ١/ ٥٦-٦٠.
(٣) الخصائص ١/ ٣٥.
(٤) العين: ١/ ٢٠٩.
(٥) سيبويه ٤/ ١٦٧-١٨٨.
(٦) نحو المعاني، الجواري ٣٤.

وقد أشار الخليل إلى وظيفة التنوين بقوله: «والتنوين يميز بين الاسم والفعل، ألا ترى أنك تقول: تفعل فلا تجد التنوين يدخلها، وألا ترى أنك تقول: رأيتُ يدكَ ، وهذه يدُك وعجبت من يدِك فتعرب الدال وتطرح التنوين ولو كان التنوين هو الإعراب لم يسقط»[1].

(١) العين ١ / ٥١.

في المصطلحات النحوية

النحو علم له مصطلحاته الخاصة به، هذه المصطلحات التي نشأت ونمت وتطورت بتطور علم النحو نفسه، وفي الوقت الذي نجد في ضرورة ارتباط لفظ المصطلح بدلالته لا نرى ضيراً من تعدد المصطلحات على المعنى الواحد، ولهذا وجدنا اجتماع أكثر من مصطلح نحوي على مقصود واحد، وهو أمر متفق عليه بين الباحثين لأن طبيعة العربية وما اتسمت به من تجدد في المعاني وثراء في الألفاظ قد أدّت إلى أن يكون للمدلول الواحد أكثر من دال.

زد على ذلك أن التنافس العلمي بين المدرستين النحويتين البصرية والكوفية قد أثرى المصطلح النحوي بما يشير إلى حرص كل مدرسة على أن يكون لها استقلال في الرأي والمنهج إزاء حرصها على أن تكون لها مصطلحاتها المميزة، وقد أدى ذلك إلى أن تختلط أحياناً التسميات وأن يكون للمدرسة الواحدة أكثر من مصطلح للشيء المعين.

ولقد وقفت في العين على جملة من المصطلحات ربما تلقي ضوءاً على ريادة الخليل في وضع بعض المصطلحات التي شاعت في آثار من تبعه من النحاة.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه «أن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا كان لكتاب سيبويه الفضل الأول في إشاعتها وإذاعتها طوال العصور»[1]. لا نغفل دور الخليل في وضع جملة من المصطلحات التي شاعت في كتابه العين بعد أن اختلطت مصطلحاته وتسمياته

---

(١) المدارس النحوية ، ضيف / ٦١.

النحوية والصرفية ومصطلحات تلميذه الذي أذاعها بين النحاة من خلال كتابه الذائع الصيت ومن هنا آثرنا أن نقف على بعض المصطلحات النحوية الواردة في العين التي أطلقها الخليل ولم يؤلف بعضها في آثار غيره، أو التي استعملها في دلالة خاصة أو التي اختلطت بمصطلحات عزي الفضل في وضعها لعلماء غيره، وقد أعرضنا عن ذكر المصطلحات المعروفة الشائعة في كتب النحاة منذ عهد الخليل وإلى يومنا هذا ومناقشتها، من نحو:

المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، والاسم والمصدر، أو غير ذلك من المصطلحات التي لا تقع في دائرة الخلاف أو التنازع البصري الكوفي.

وهذه المصطلحات التي نعرض لها ربما يلقي بعضها الضوء على ريادة الخليل في وضع بعض المصطلحات وإطلاقها، وهو وإن لم يعمل على تحديدها، ببيان دلالتها إلا أن ما قصده منه واضح للعيان بما يؤكد مشاركته في وضع أكثر المصطلحات النحوية وتقعيد القواعد العربية ومن هذه المصطلحات الخليلية نسوق الآتي[1]:

١- التنوين:

النون والتنوين مصطلحان لشيء واحد وقد استعمل الخليل مصطلح (التنوين)[2] وعُرف فيما بعد عند غيره من النحاة، وقد استعمل الفرّاء من الكوفيين المصطلحين فأطلق النون على التنوين وفعل العكس أيضاً[3].

---

(١) رتبناها على حروف الهجاء. (٢) العين ١/ ٥١.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ١٢٠.

٢- الجحد:

استعمل الخليل في أكثر من موضع مصطلح (الجحد)[١] بمعنى النفي، وقد شاع مصطلح (النفي) عند البصريين كثيراً مقابلاً مصطلح (الاثبات) وقد استعمل الكوفيون مصطلحي: (الجحد) و (الاقرار)[٢].

ومصطلح (الجحد) عند بعض الباحثين «مصطلح موفق لا يقل عن مصطلح البصريين إن لم يزد بأن يساير روح اللغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة»[٣].

والحقيقة أن مصطلح الجحد أكثر شيوعاً في كتب النحو وعلى ألسنة الباحثين والدارسين على الرغم من ورود كلمة (الجحد) بمعنى النفي في القرآن الكريم «في اثني عشر موضعاً، في حين لم ترد كلمة النفي إلا مرة واحدة»[٤].

٣- الجرُّ:

وقد أورده الخليل بمعنى الكسر[٥].

٤- حروف الجزاء:

استعمله الخليل بمعنى (أسماء الجزاء) من نحو: أينما، ومتى، وما، وكيفما[٦].

---

(١) العين ١/ ٤٤٥-٤٤٦، ٧/ ٢٠٠، ٨/ ٣٢١.

(٢) ينظر معاني القرآن ١/ ٥١- ٥٢.

(٣) أبو زكريا الفراء د. أحمد مكي الأنصاري ٢٤٢.

(٤) ينظر أساليب النفي في القرآن ١٠- ١١.

(٥) العين ٣/ ٢٠٤.

(٦) نفسه ٣/ ٣٥٨.

والجدير بالذكر أن الخليل قد أطلق مصطلح (حرف) وأراد به (الكلمة) أو (الاسم).

٥- حروف النسق:

الشائع أن مصطلح (حروف النسق) مما يطلقه الكوفيون[١] على ما يسميه البصريون (حروف العطف). في حين أن مصطلح (حروف النسق) مصطلح خليلي، أطلقه على الحروف التي تشرك ما بعدها فيما قبلها[٢].

وقد استعمل سيبويه مصطلح (باب الشركة)[٣].

٦- الصفة و(حروف الصفة):

يستعمل الخليل أحياناً مصطلح (الصفة) مريداً به (الظرف)، قال: «والصفات نحو أمام وقدّام تسمى ظروفاً، وتقول: خلفكَ زيدٌ، إنّما انتصب لأنه ظرف لما فيه وهو موضعٌ لغيره»[٤].

والظروف مصطلح بصري شائع يقابله مصطلح (المحل) الذي قال به الفراء.

أما مصطلح (الصفة) فيقال إنه من مصطلحات الكسائي[٥].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٤ والمدارس النحوية ٢٠٢.

(٢) العين ٨/ ٢١٨.

(٣) سيبويه ١/ ٤٣٧.

(٤) العين ٨/ ١٥٧، ٢/ ٤٣، ٥٣/ ٥/ ٥٤، ١٦٦، ٢٢٤.

(٥) الانصاف المسألة (٦) والموفى في النحو الكوفي ٣٥.

ويستعمل الخليل مصطلح (حروف الصفات) أو (لام الصفة) للدلالة على مصطلح (حروف الجر) الشائع عند البصريين[١].

وقد نسب ابن يعيش مصطلح (الصفة) لعموم الكوفيين، وتابعه في ذلك الأزهري والسيوطي[٢] وعلل ابن يعيش تسمية حروف الجر بالصفات قائلاً: «وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات»[٣].

ومصطلح (المحل) أو الصفة أرجح، لأن الظرف في العربية «وعاء كل شيء حتى الابريق ظرف لما فيه»[٤] وهو «الوعاء المتناهي الأقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك»[٥].

٧- الصلة:

حروف الصلة هي التي تزاد في درج الكلام لتقوية المعنى أو توكيده، والبصريون يطلقون عليها وعلى ما يقع بعد الأسماء الموصولة مصطلح حرف (الصلة) أو (الحشو). وقد استعمل الخليل مصطلح الصلة بمعنى الحشو أو (الزيادة) كثيراً[٦]. في حين يقرر ابن يعيش أن «الصلة والحشو عبارة الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين»[٧].

---

(١) العين ٨/ ٣٥٦.

(٢) انظر شرح المفصل ٨/ ٧، وشرح التصريح ٢/ ٢، والهمع ٢/ ١٦.

(٣) شرح المفصل ٨/ ٧.

(٤) العين ٨/ ١٥٧.

(٥) حاشية الصبان ٢/ ١٢٥.

(٦) العين ٥/ ٨٦، ٨/ ٣٩٨، ٤٤٠.

(٧) شرح المفصل ٨/ ١٢٨.

ويطلق الكوفيون مصطلح (العازلة) على (إنْ) المكسورة المخففة التي يعدها البصريون (زائدة) في نحو قول الشاعر[١]:

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهب ولا صريفٌ ولكنْ أنتمُ الخزفُ

٨- اللغة العالية:

مصطلح أطلقه الخليل على اللغة المشهورة، أو العالي من كلام العرب[٢].

٩- المعكوس:

أطلق الخليل هذا المصطلح وأراد به (المعطوف)[٣] ولم أجد من استعمل هذا المصطلح غيره.

١٠- المكني:

المكني، والكناية، والمكنيات، مصطلح يراد به عند الكوفيين ما يراد بمصطلح (الضمير) أو (المضمر) عند البصريين[٤].

وقد وجدتُ الخليل يُطلق هذا المصطلح مريداً به (أسماء الإشارة) قال:

«وأما ذه، وذي، وذا، في هذه، وهذه، وهذا، فأسماء مكنيات وليس في البناء فيها غيرُ الذال، والألف التي بعدها زائدة»[٥].

---

(١) ينظر: خِزانة الأدب ١/ ١٢٤. (٢) العين ٣/ ٢٨٥ و ٧/ ٣٢٥.

(٣) العين ٣/ ٣١٦.

(٤) ينظر سيبويه ٢/ ٥، ٦/ ٧٨، ومعاني القرآن ١/ ١٦، وشرح الأشموني ١/ ١٠٩، والهمع ١/ ٥٦.

(٥) العين ٨/ ٢٠٩.

١١- الموضع:

استعمل الخليل هذا المصطلح للدلالة على (الظرف) قال: في(غير): «حرف صفة فيكون موضعاً لغيره، ولفظه نصب لأنه ظرف لغيره»[١].

١٢- النصب:

استعمله الخليل في بعض المواضع بمعنى (البناء) [١] وبمعنى الفتح[١].

١٣- النعت:

النعت عند الخليل هو (الوصف) أو (الصفة) على حد اصطلاح البصريين[٢] والنعت على هذا ليس تسمية كوفية أطلقها الفراء وتابعه الكوفيون كما تشير بعض المصادر[٣].

وقد أطلق سيبويه مصطلح الصفة على النعت، والحال، والتمييز[٤]

---

(١) نفسه ٢/ ٤٣.

(٢) نفسه ٢/ ٧٣.

(٣) معاني القرآن ١/ ١١٢، ١٤٥، ١٩٨.

(٤) سيبويه ٢/ ٧.

الفصل الثاني
في التراكيب اللغوية

أولاً – في المبتدأ والخبر[١]:

ذكر الخليل في هذا الباب مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر فرأى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والمبتدأ مرفوع بالخبر فهما (مترافعان) قال:

«الفوق نقيض التحت وهو صفة واسم، فإن جعلته صفة نصبته، فقلت تحتَ عبد الله وفوقَ زيدٍ، نصبته لأنه صفة، وإن صيرته اسماً رفعته فقلتَ، فوقُهُ رأسُهُ فصار رفعاً هاهنا، لأنه هو الرأس نفسه، رفعت كل واحد منهما بصاحبه»[٢].

وعامل الرفع في المبتدأ والخبر محل خلاف بين النحاة فقد ألفيناهم على خمسة آراء[٣].

الأول: رأي سيبويه وجمهور البصريين وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ.

الثاني: رأي الجرمي (ت٢٢٥هـ) والسيرافي (ت٣٦٨هـ) ومن تابعهما وهو أن عامل المبتدأ التعري من العوامل اللفظية، قال أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): «ونسبه الفراء للخليل وأصحاب الخليل لا يعرفون ذلك»[٤].

---

(١) آثرت عرض هذه التراكيب على وفق ورودها متسلسلة في أكثر المصادر النحوية.

(٢) العين ٥/ ٢٢٤.

(٣) ينظر سيبويه ٢/ ٨٦، المقتضب ٤/ ١٢٦، الانصاف المسألة (٥)، أسرار العربية ٧٦، العين ١/ ٩٤.

(٤) ارتشاف الضرب المخطوط ص٥٠٣ وجه.

الثالث: رأي الكوفيين في أنهما (مترافعان).

الرابع: ما ذهب إليه بعض الكوفيين من أن العامل في المبتدأ هو العائد من الخبر. هذا إذا لم يكن الخبر اسماً.

قال ابن جني: «ولو سألت رجلاً عن علة رفع (زيد) من نحو: زيدٌ قام أبوه، فقال: ارتفع بالابتداء، لقلت: هذا قول البصريين ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت: هذا قول الكوفيين»[١].

الخامس: ما نقل عن الزجّاج (ت٣١٠هـ) وهو «أن العامل في المبتدأ ما في النفس من معنى الاخبار»[٢].

ويبدو لنا من خلال ما عرضناه أن الخليل هو صاحب القول بـ (الترافع) إن هذا التعبير له وليس أحد من الكوفيين ولربما أخذت فكرة الترافع هذه عن الخليل مثلما أخذوا عنه غير ذلك من الآراء.

ومهما يكن من أمر فإنا على الرغم من إيماننا بأن الخوض في مثل هذه القضايا جدل لا طائل فيه إذ يعنينا أن المبتدأ مرفوع والخبر كذلك نرى أن من قال بالترافع بين المبتدأ والخبر قد جانب الصواب لسبب بسيط وهو أن الخبر قد يكون فعلاً، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً، ولأن الخبر كالصفة فكما أن الصفة لا تعمل في الموصوف لا يعمل الخبر في المبتدأ، ولأن النواسخ تدخل على المبتدأ

(١) الخصائص: ١/ ١٨.

(٢) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لأبي الفتاح القبعلي "مخطوط" ١/ ٨٩ ظهر.

فتزيل الرفع والعامل اللفظي في تقديرنا لا يمكن أن يعطل العامل اللفظي ولا يصح أن يكون الضمير العائد رافعاً للمبتدأ كما ذهب إليه بعضهم لأن المضمر فرع المظهر، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى بعدم العمل، ولأن الضمير العائد قد يكون في الصفة فلو عمل لعمل فيها فعل الموصول وذلك لا يجوز.

ثانياً- حذف خبر (إنّ):

الأصل في الخبر أن يُذكر، ولكن قد يحذف إذا دلّ عليه دليل أو قرينة ويعلق بحذفه غرض بلاغي.

وقد ذكر الخليل جواز حذف إن مستشهداً بقول الأعشى:

إنّ محــــلاً وإنّ مــــرتحلاً وإنّ في الســفر مــا مــضى مهــلا[1]

بحذف خبر إنّ لقرينة علم السامع والتقدير: إنّ لنا محلاً في الدنيا، أي: حلولاً وإن لنا مرتحلاً، أي: ارتحالاً عنها إلى غيرها وهو الموت.

جاء في العين: «قُلت للخليل: أليس تزعم أن العرب العاربة لا تقول: إن رجلاً في الدار، لا تبدأ بالنكرة، ولكنها تقول: إن في الدار رجلاً؟ قال: ليس هذا على قياس ما تقول، هذا حكاية سمعها رجلٌ من رجلٍ: إن محلاً، وإن مرتحلاً، ويصف بعد ذلك حيث يقول:

هــل تــذكرُ العهــدَ في تَــنَمُّص إذ تــضرب لي قاعــداً بهــا مــثلاً

(١) يروى بـ (إذ) مضى و(إذ مضوا) ينظر المقتضب ٤/ ١٣٠.

وقال بعضهم: أراد إن فيه محلاً، وإن فيه مرتحلاً فأضمر الصفة»[1].

وقد ذكر سيبويه الشاهد من غير عزو مستشهداً به على حذف خبر إن للعلم به ولم يأتِ على ذكر الخليل بشيء[2].

ثالثاً – نصب (إيّاً) على المفعولية:

يرى الخليل أن (إيّاً) من اللواحق من نحو: الكاف والهاء في مثل: إيّاك، وإيّاه، وإيّاي لا تكون في موضع الرفع، والجر، وإنما تلزم النصب على المفعولية قال: وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[3].

(ما) صلة (وأيّاً) يجعل مكان اسم منصوب كقولك: (ضربتك) (فالكاف اسم المضروب فإذا أردت تقديم اسمه غير ظهوره قلت: إيّاك ضربت فتكون (إيّا) عماداً للكاف لأنها لا تفرد من الفعل...»[4].

وتقديم (إيّا) هنا واجب كما هو معروف لأنها ضمير منفصل لو تأخر لصار متصلاً، وفرق بين جعل الضمير منفصلاً فيُقدم أو متصلاً فيؤخر، وهذا الفرق يتحدد في المعنى المراد أولاً، وفي طبيعة الايقاع الذي تجري فيه الجملة المعينة.

يقول سيبويه: «اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيّا) ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك، وكما التي في رأيتكما، وكم في رأيتكم، وكُنَّ التي في

(١) العين ٣/ ٢٦. والتنمص: أخذ شعر الوجه بالخيط.
(٢) سيبويه ٢/ ١٤١ وينظر الخصائص ٢/ ٢٧٣ وشرح المفصل ١/ ١٠٣ والهمع ١/ ١٣٦.
(٣) من سورة الإسراء ١١٠.
(٤) العين ٨/ ٤٤٠.

رأيتكن والهاء التي في: رأيته، والهاء التي في: رأيتها، وهما التي في رأيتهما، وهم التي في: رأيتهم وهن في: رأيتهن، وني التي في: رأيتني ونا التي في: رأيتنا، فإذا قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع إيّا ذلك الموقع لأنهم استغنوا عن إيّا، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أن وأخواتها»[١].

فإن لم تقدر قلت «إيّاك رأيتُ، وإيّاك أعني، فإنما استعملت إيّاك هاهنا قبل أنك لا تقدّر على الكاف»[٢].

ومن المعروف أن هناك خلافاً بين النحاة في: الكاف والهاء والياء التي تلحق بـ (إيّا) فقد نسب سيبويه للخليل في هذا قوله إنّ تلك اللواحق ضمائر في موضع الجر، وإنه قال: لو إن رجلاً قال: إياك نفسِكَ. لم أعنّفه لأن هذه الكاف مجرورة، يعني أنه لو جر نفسك توكيداً للكاف لأصاب.

ونسب للخليل أيضاً أن (إيّا) اسم ظاهر والكاف اسم مضمر وموضع هذه الكاف جر بالإضافة إلى (إيّا) وحجة الخليل كما تُروى أن العرب تقول: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب»[٣]. بجر الشواب بالإضافة «فدل على أن الكاف إذا وقعت موقع اسم في موضع جر»[٤].

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٥٦.

(٢) نفسه ٢/ ٣٥٦.

(٣) نفسه ١/ ٢٧٩ والشواب جمع شابه.

(٤) الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية لابن بابشاذ (مخطوط)(٢١ ظهر).

ومن النحاة من يرى أن (إيّا) اسم مضمر والكاف وغيره من اللواحق حروف للخطاب، أو للغيبة أو للمتكلم «وهذا قول سيبويه والأخفش وأكثر البصريين»[١].

وقيل إنها كلها اسم مظهر موضوع للنصب بمنزلة (سبحان) الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير[٢].

وإذا تأملنا ما ذكره الخليل في العين من قوله: «ولا تكون (إيّا) مع كاف ولا هاء ولا ياء في موضع الرفع والجر ولكن تكون كقول المحذِّر: إياك وزيداً، فمنهم من يجعل التحذير، وغير التحذير مكسوراً، ومنهم من ينصبه في التحذير ويكسر ما سوى ذلك التفرقة»[٣] نجد أن الخليل لم يفصل في هذه القضية وإنما ساق خلافا لغيره.

أما نحو: (إيّاك ضربت) بتقديم (إيّا) فـ (إيّا) هذه عند الخليل «عماد للكاف لأنها لا تفرد من الفعل»[٤].

وقوله: «ولا تكون (إيّا) من كاف ولا هاء ولا ياء في موضع الرفع والجر»[٥]. يجد أن الخليل لا يرى البصريين في قولهم إن (إيّا) ضمير وإن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها، ويكاد يكون رأيه أسلم من رأي الكوفيين الذي يتلخص

---

(١) نفسه ٢١.

(٢) ينظر الجمل الهادية ص٢١، وأسرار العربية ٣٤٢، والأنصاف المسألة (٦٨).

(٣) العين ٨/ ٤٤١.

(٤) نفسه ٨/ ٤٤١ وينظر الانصاف المسألة (٦٨) وأسرار العربية ٣٤٢

(٥) العين ٨/ ٤٤١.

في كون (إيّا) (عماد) وما لحق بها هي الضمائر فهو وإن عدّ (إيّا) عماد كما هو عند الكوفيين إلا إنه رأى تلازم (إيّا) مع لواحقها وإنها كلها موضع النصب.

ومن هنا أيضاً يبدو لنا عدم صحة ما نسبه ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) للخليل في أن مذهبه «إن إيّا اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء»[1] وإن كان كلام الخليل يوحي بصحة ما نسبه إليه ابن الأنباري من أنه يرى أن إيّا لا «يفيد معنى بانفراده ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات.

وفي رأينا أن (إيّا) اسم مضمر، والكاف والهاء والياء حروف للخطاب أو للغيبة، أو للمتكلم.

والدليل على أنها كذلك امتناع أن يكون لها موضع من الإعراب رفعاً أو نصباً أو جراً، فقد امتنع الرفع لأنها ليست من ضمائر الرفع، وامتنع النصب لأنه ليس لها ناصب، وامتنع الجر لأن الضمائر لا تضاف لكونها معارف لا يفارقها تعريفها، ولا يجوز إضافتها إلى غيرها.

في إعراب بعض المصادر

ظاهر كلام الخليل في العين أن نحو: بُعداً، وسحقاً، ومرحباً، وأهلاً، وسهلاً مصادر منصوبة على المفعولية وهي بدل من أفعالها ومعناها الدعاء. قال: «وتقول العرب بعداً وسحقاً مصروفاً عن وجهه، ووجهه: أبعدَهُ الله، وأسحقه والمصروف ينصب ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً، رفع فقال: بُعدٌ له، وسحقٌ يقول: هو موصوف وصفته قوله له، مثل: غلام،

(١) الانصاف المسألة (٩٨).

وفرس له، وإذا أدخلوا الألف واللام لم يقولوا إلا بالضم، البعد له. والسحق له. والنصب في القياس جائز على معنى: أنزل الله البعد له، والسحق له..»[(١)].

وحديث سيبويه في باب (ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اضهاره (مرحباً وأهلاً)[(٢)] وفي (باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره)[(٣)] لا يخرج في خلاصته عما ذكره الخليل، فمرحباً وأهلاً عنده على تقدير: أدركت ذلك وأصبحت. قال: «ومن ذلك قولهم مرحباً وأهلاً، وإن تأتني فأهل الليل والنهار وزعم الخليل (رحمه الله) حين مثله أنه بمنزلة: رجل رأيته قد سدّد سهمه فقلت: القرطاس أي أصبحت القرطاس.. فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهلاً، أي أدركت ذلك وأصبحت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلاً: من رحبت كما كان الحذر بدلاً من احذر، فكأنه قد لفظ بمرحباً بك وأهلاً»[(٤)].

«ومما يدلك أيضاً على أنه على الفعل نصب أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما يبنى على عبد الله إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمر في نيّتك، ولكنه على دعائك له أو عليه»[(٥)].

وهو عند المبرد على تقدير: «رحبت بلادك رحباً، وأهلت أهلاً ومعناه الدعاء»[(٦)].

---

(١) العين ٢/ ٥٢ – ٥٣.
(٢) سيبويه ١/ ٣١١ وما بعدها.
(٣) نفسه ١/ ٣٢٢ وما بعدها.
(٤) سيبويه ١/ ٢٩٥.
(٥) سيبويه ١/ ٣١٢.
(٦) المقتضب ٣/ ٢١٨.

وقد ذكر سيبويه جواز الرفع في هذه المصادر على الابتداء وجعل ما بعده مبنياً لك ، كقول الشاعر:

أهـاجيم حسّان عنـد ذكائه فغـيٌّ لأولاد الحماس طويـلُ

برفع (غيّ) على الابتداء وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب قال سيبويه: «وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب كما أن قولك: رحمةُ الله عليه في معنى الدعاء كأنه قال: رحمه الله»[1].

ولم يشر إلى ما ذكره الخليل من جواز النصب في القياس مع دخول الألف واللام على معنى: أنزل الله البعد له والسحق له. في قولنا البعد له والسحق له.

أما نحو (سبحان) و (غفران) فسبحان عند الخليل: «تنزيه لله عما كل ما لا ينبغي أن يوصف وُضع موضع المصدر، ونصبه في موضع فعل على معنى: تسبيحاً لله ، تريد: سبّحت تسبيحاً لله – أي نزهته تنزيهاً»[2].

وقد رفض الخليل أن يصرف (سبحان) بوصفه علماً مزيداً بالألف والنون «ويقال: نصب (سبحان الله) على الصرف وليس بذاك والأول أجود»[3].

والقول بجواز صرفه قول ثعلب[4].

(١) العين ٣١/١٥١.

(٢) العين ٣/ ١٥١.

(٣) نفسه ٣/ ١٥١.

(٤) ينظر مجالس ثعلب.

وفي سيبويه أن (سبحان) نصب على «أسبح لله تسبيحاً.. وخزل الفعل هاهنا لأنه بدل من اللفظ بقول سبّحك»[1].

ورأي سيبويه جواز صرف (سبحان) لضرورة الشعر. قال: «قد جاء سبحان منوناً مفرداً في الشعر، قال الشاعر، وهو أميه ابن أبي الصلت:

سبحانَهُ ثُمَّ سُبحاناً لَهُ وقبلَنا سبَّح الجودي والجمدُ»[2]

(١) سيبويه: ١/ ٣٢٢.

(٢) نفسه ١/ ٣٢٦.

اسم المصدر

وقد ينوب اسم المصدر عند الخليل مناب المصدر في الدلالة على المفعولية المطلقة كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[1].

أي أنبتكم إنباتاً، قال الخليل: «أي: كما أنبتكم فنبتم نباتاً، وربما رفعوا مصدراً إلى فعل غيره بعد أن يكون الاشتقاق واحداً، قال:

أهـــاجيم حـــسّان عنـــد ذكاتـــه

أي كما أنبت الله الشجر، ونحو ذلك قول رؤبة:

صـــحراء لم تنبـــت بهـــا تنبيـــت»[2]

والملاحظ أن الخليل في اسم المصدر النائب عن المصدر يقرر أحد أمرين:

الأول: تقدير فعل يجيء اسم مصدر موافقاً له وحينئذٍ يكون كالمصدر في الاشتقاق كما في: أنبتكم فنبتم نباتاً.

الثاني: تقدير مصدر موافق للفعل: أنبتكم أنباتاً.

والمعنى في كلا التقديرين واحد. قال سيبويه: «ومثل ذلك انكسر كسراً وكُسر انكساراً لأن معنى كُسِر وانكسر واحدٌ. قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ

---

(١) من سورة نوح / ١٧.

(٢) العين ٨/ ١٣٠.

﴿ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[1].

لأنه إذا قال: تبتل فكأنه قال: بتّل..»[2].

في الاستثناء:

أ- عد الخليل (خلا) من ألفاظ الاستثناء، وتستعمل عنده مجرّدة من (ما) أو مقرونة بها فإذا جردت من (ما) كان المستثنى منصوباً في الأشهر، ويجوز لك على مذهب الخليل الجر، أما إذا قرنت بـ (ما) وجب النصب عند الخليل ولا يجوز الجر. قال: «وما في الدار خلا زيداً، نصبٌ وجرٌّ أدخلت (ما) فيه لم تجر، لأنه قد بين الفعل. وما أردت مساءتك خلا أني وعظتك. قال:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالي شُعبةً من عيالكا[3]

ولم يحفظ سيبويه الجر بـ (خلا) وإنما ذكره بقوله: «وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله. فيجعل خلا بمنزلة (حاشا). فإذا قلت: ما خلا. فليس فيه إلا النصب»[4].

---

(١) من سورة المزمل ٨. (٢) سيبويه ٤/ ٨١.

(٣) العين ٤/ ٣٠٨ ويستشهد ببيت الأعشى هذا أيضاً على جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام وهو مذهب الكوفيين، ويرفضه البصريون. ينظر الانصاف المسألة ٣٦ والخزانة ٢/ ٣ واللسان (خلا).

(٤) سيبويه ٢/ ٣٤٩-٣٥٠ وقد روى الجرمي عن بعض العرب جواز الجر بـ(ما خلا)

=

وقد نص الأخفش (ت٢١١هـ) على الجر متابعاً الخليل [١].

ولم يخرج سيبويه في تعليله وجوب النصب بعد (ما خلا) عما ورد في عبارة الخليل: «فإذا أدخلت (ما) فيه، لم تجر لأنه قد بين الفعل».

وإن كان كلام سيبويه أكثر وضوحاً من كلام أستاذه حيث يقول معللا: «لأن (ما) اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلت ألا ترى انك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً»[٢].

ويفهم من كلام سيبويه هذا أن نحو: أتوني ما خلا زيداً. بمعنى اتوني ما جاوز بعضهم زيداً أو مجاوزتهم زيداً.

وإذا كان التقدير هكذا فإن فيه خللاً لأن (جاوز) لا يقع في الاستثناء وإذا صح انتصاب المستثنى بعد (ما عدا) على المفعولية لكونه متعدياً قبل الاستثناء، فإنه لا يصح في (خلا) لكونه مقصوراً أعني غير متعدٍ.

=وخُرّج على زيادة (ما) قبل الجر الشاذة وإنما قياسها أن تزاد بينهما نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ ينظر شرح المفصل ٢/ ٧٨، والمغني ١/ ١١٨ والآيات من سور: المؤمنون ٤٠، آل عمران ١٥٩، النساء ١٥٥ على التوالي.

(١) ينظر شرح المفصل ٢/ ٨١ وقد ذكر ابن فارس (ت٣٦٥هـ) علة الجر بعد (خلا) بقوله: إذا قلنا: خرج الناس خلال زيد فإنما نريد أنه خلا من الخروج أو خلا الخروج منه وعلى هذا التأويل فالنصب فيه أحسن. ومنه قول العرب: «افعل كذا، وخلاك ذم» يريدون: عداك الذم وخلوت من الذم. ينظر الصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٢.

(٢) سيبويه ١/ ٣٥٠.

ولهذا نجد بعض النحاة يضمنون (خلا) في الاستثناء معنى (جاوز) «وحسن ذلك لأن كلَّ مَنْ خلا من شيء فقد جاوزه»[١].

أو يجعلون المصدر المؤول من (ما) و (خلا) في محل نصب على الحال وتقدير الكلام عند هؤلاء: أتوني خلواً من زيدٍ أي: خالين منه[٢].

ب- وذكر الخليل من ألفاظ الاستثناء (سوى) وهي عنده «مقصورة إذا كانت في موضع (غير) وفيها لغتان: بكسر السين مقصور وبفتحها ممدودة»[٣]

ونسب سيبويه للخليل القول إن فيها معنى الاستثناء. قال: «وأما: أتاني القوم سواك. فزعم الخليل رحمه الله إن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك. وما أتاني أحد مكانك. إلا أن في سواك معنى الاستثناء»[٤].

ومن النحاة من يرى أن (سوى) تنصب على الظرفية فقولك: قام القوم سوى زيدٍ. أي: مكان زيدٍ، وذهب هؤلاء أبعد حين قرروا أن (ما) في ما (خلا) ، (ما عدا) «للمدة كما في دام» فهي عندهم مصدرية ظرفية. وذلك عندنا بعيد[٥].

والواقع أن (سوى) تتصرف فقد تنصب على الظرفية «وقد تجر بحرف الجر كقوله ﷺ: «دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم» وقوله عليه السلام: «ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود».

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٧-٧٨.

(٢) ينظر شرح اللمحة ٢/ ١٨٢.

(٣) العين ٧/ ٣٦٦.

(٤) سيبويه ٢/ ٣٥٠.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ص ٧٥٤ وجه.

وذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنها من الظروف اللازمة، لأنه يوصل بها الموصول نحو: جاء الذي سواك، قالوا: ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر[١].

وغير عند الخليل في الاستثناء بمعنى (إلا) وقد تكون اسماً. قال: «وغير يكون استثناء مثل قولك: هذا درهم غير دانق. معناه: إلا دانقاً، ويكون اسماً، تقول مررت بغيرك وهذا غيرك»[٢] وغير عند سيبويه ليست باسم متمكن من الاسمية تمام التمكن ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام[٣].

وكل موضع عند سيبويه «جاز فيه الاستثناء بـ (إلا) جاز بغير وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً، تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصباً»[٤].

(١) شرح الأشموني ٢/ ١٦٠.

(٢) العين ٤/ ٤٤٤.

(٣) سيبويه ٣/ ٤٧٩.

(٤) نفسه ٣/ ٣٤٣ جاء في الارتشاف ص ٣٣٧ وجه: «أصل غير أن تكون صفة وأصل إلا أن تكون استثناء ثم قد تحمل أحدهما على الأخرى فيما هو أصل فيها وأن (غير) تجري على المعرفة عند البصريين فكذلك (إلا)، والظاهر أنها تقع فيما تقع فيه (غير) إلا في الموضع الذي لا يتقدمها موصوف سواء كان الكلام في النفي أم في الإثبات مفرداً أو مجموعاً، نكرة أم معرفة».

أما قوله: وهو حارثة بن بدر الغداني:

يا كعبُ صبراً على ما كان مِن حدثٍ يا كعبُ لم يبقَ منّا غير أجلادِ
إلّا بقياتُ أنفاس تحشرجها كراحلٍ رائحٍ أو باكرٍ غادي

فإن (غير) ها هنا بمنزلة (مثل)، كأنك قلت: لم يبق منا مثل أجلاد إلا بقيات أنفس.

وعلى هذا أنشد بعض الناس هذا البيت رفعاً للفرزدق:

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفة إلاّ دارُ مروان

جعلوا (غير) صفة بمنزلة (مثل)، ومن جعلها بمنزلة الإستثناء لم يكن له بدٌّ من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي اسحق [١].

ولا تختلف أقوال سيبويه هذه عما أوجزه الخليل من كون (غير) بمعنى إلا في الاستثناء، وقد تكون اسماً يعرب حسب موقعه من الإعراب.

وقد اختلفوا في إعراب (غير)، فمذهب الكوفيين جواز بنائها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أُضيفت إلى معرب أم مبني، ومذهب البصريين جواز بنائها إذا أضيفت إلى مبني بخلاف ما أضيفت إلى معرب [٢].

(١) سيبويه ٢/ ٢٣٩ – ٤٠.

(٢) ينظر الانصاف المسألة ٢٨.

وظاهر كلام الخليل أن غير معربة سواء وقعت في الاستثناء أم في غيره، على الرغم من أن سيبويه قد عزا للناس من العرب القول بالبناء محتجاً لذلك بتفسير الخليل، قال: «وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذٍ في كل موضع فكذلك غير أن نطقت[1] وكما قال النابغة:

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصّبا   وقلتُ ألّما أصحُ والشيبُ وازعُ

كأنه جعل حين وعاتبت اسماً واحداً[2].

ولا يخفى أن مصطلح «النصب» في كل موضع يعني أنها مبنية لأنها مضافة إلى مبني.

وقد زاد بعض النحاة جواز نصب (غير) على الحال وفيها بعض الاستثناء وهي (حال) من المستثنى منه وصح ذلك لأن غيراً لا تتعرف بالإضافة «يقال فعلت ذلك غير خائفٍ منك. أي: لا خائفاً منك ومثل ذلك على التشبيه بظرف المكان، والجامع بينهما الإبهام»[3].

---

(١) إشارة إلى قول الكناني: لم يمنع من الشرب منها غير أن نطقت*** حمامة في غصون ذات أوقال: برفع (غير) ينظر سيبويه ٢/ ٣٢٦.

(٢) سيبويه ٢/ ٣٤٠.

(٣) ينظر الهمع ١/ ٢٣١. وينظر الصاحبي ١٥٧.

في الاستغاثة

الاستغاثة كما معروف شعبة من شعب النداء ويقصد بها نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة بوساطة (يا)[1] ولا بد فيها من مستغاث ومستغاث له أو ما أصلح عليهما الخليل بـ (المندوب) و (المندوب له)[2].

ومن شروط الاستغاثة التي ذكرها الخليل وتابعه النحاة بعده أداتها: أعني (يا) ، تدخل على المستغاث مجروراً بلام مفتوحة ثم يليه المستغاث لـه أو منه مجروراً بلام مكسورة [3].

أو بمن كقولك: يا لزيد لدهرٍ جائرٍ، أو من دهرٍ جائرٍ. فإذا عطفت على المستغاث وكررت (يا) فتحت اللام الثانية أيضاً نحو: يا لَزيد ويا لَمحمد لإنسان محتاج. فإنْ لم تُكرر (يا) كسرتها كقول الشاعر:

يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغترب يا لَلكهول ولِلشبان لِلعجب

قال الخليل: «تقول في الاعتزاء: يا لفلان ويا لتميم، بنصب اللام إنها لام مفردة ولكنها تنصب في الذي يندب، وتكسر في المندوب إليه، وإنما هي لام أضيفت إلى الاسم يدعى بها المندوب إليه كقولك: يا لزيد، ويا للعجب، وذلك

(١) ينظر شرح اللمحة ٢/ ١٠٩.

(٢) العين ٨/ ٣٦٠.

(٣) نفسه ٨/ ٣٦٠.

إذا ينول به أمر فادحٌ ويا لحسرة ويا للندامة، فتنصب اللام في ذلك ونحـوه فـإذا كان اللام مع المندوب إليه أيضاً فاكسرها فرقاً بين المعنيين كقولك: يالزيد للعجب ويا للقوم للندامة. قال الشاعر:

تكنّفهـا الوشـاةُ فأزعجوهـا فيـا لَلنـاسِ لِلـواشي المُطـاعِ

يستغيث بالله على الواشي.

وقال طرفة:

تحسب الطـرفَ عليهـا نجـدةً يـا لَقـومي لِلـشباب المُـسبكِرِ(١)

ومن هذا النص الخليلي يمكن أن نلم بأبرز القواعد التي وسعتها كتب النحاة بعد الخليل في باب الاستغاثة، فقد بان لنا من خلال هذا النص الحقائق الآتية:

أولاً: أن جملة الاستغاثة ركنان: مستغاث ومستغاث له، أو منه.

ثانياً: يجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام مكسورة(٢).

ثالثاً: أن السبب في فتح لام المستغاث وكسر لام المستغاث له هو (الفرق بين المعنيين) على حد تعبير الخليل، والمقصود بالمعنيين المستغاث والمستغاث له ولأن

---

(١) ينظر شرح المفصل ٢/ ٣ وشرح اللمحة ٢٠/ ١٠٩ والمسبكر: الممتد أي:التام.

(٢) في هامش السيرافي على سيبويه ١/ ٣٢٠ (طبعة بولاق): «إن قيل: لم كان فتح لام المدعو أولى من فتح لام المدعو له؟ قيل: لأن المدعو له لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة لأنك إذا قلت: يا للمظلوم. معناه: أدعوكم للمظلوم، فهو على منهاجه والمدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس لأن المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تغيير لامه أولى». وينظر المقتضب ٤/ ٢٥٤.

المستغاث لـه لـيس بمنـادى وإنـما جيء بـاللام قبلـه لكـي يوصـل المستغاث بالمستغاث له (١).

رابعاً: إذا عطفت على المستغاث ولم تكرر الياء كسرت اللام الثانية.

ولم يزد سيبويه عما جاء به أستاذه وإن لم يعزُ إليه شيئاً، فقد استشهد بعجز بيت قيس بن ذريح (٢) وذكر أيضاً علة كسر لام المستغاث له بقوله: «كسرها لأن الاسم بعدها غير منادى فصار بمنزلته إذا قلت: هـذا لزيـد. فـاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو وذلك المدعو إنما دُعي من أجل ما بعده، لأنه مـدعو لـه، ومما يدلك على أن اللام المكسورة ما بعدها غير مدعو قوله:

يـا لعنـةَ الله والأقـوام كلِّهـم والصالحين على سمعانَ من جار

---

(١) قال ابن هشام معلقاً على قول الشاعر:

فيـا لَـسعد ويـا لَلنـاس كلِّهـم ويـا لَغـائبهم ويـا لَمـن شـهدا

«فاللامات مفتوحة لذكر حرف النداء معها» لعدم تناسب المد في أداة النداء وكسر اللام بعدها ولهذا كان الفتح.

أما لام المستغاث له فمكسورة دائماً على الأصل وهي حرف تعليل وتعلقها بفعل محذوف تقديره أدعوك لكذا، وأما لام المستغاث له فهي متعلقة عند ابن جني بما في (يا) من معنى الفعل، وهو أدعو وأنادي وعند ابن الضائع (ت٦٨٥هـ) وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) بالفعل المحذوف، ونسب ذلك إلى سيبويه، وقال ابن خروف (ت٦٠٩هـ) هي زائدة فلا تتعلق بشيء». ينظر شرح اللمحة ٢/ ١٠٦ – ١٠٧.

(٢) سيبويه ٢/ ٢١٩.

فـ (يا) لغير اللعنة، وتقول: يا لزيد ولعمرو، وإذا لم تجيء بياء إلى جنب اللام كسرت ورددت إلى الأصل»[1].

وقد عبّر الخليل من قبل عما ذكره سيبويه بشأن حركة اللام بقوله: "وإنما - يعني اللام - هي لام أضيفت إلى الاسم يدعى بها المندوب إليه».

وعندي أن لام المستغاث له إنما كسرت، أو أن الأصل في حركتها الكسر لأنها للتعليل وحرف التعليل مكسور «وتعلقها بفعل محذوف تقديره أدعوك لكذا»[2].

وأما لام المستغاث له فهي متعلقة عند ابن جني بما في (يا) من معنى الفعل، وهو أدعو وأنادي وعند ابن خروف (ت٦٠٦هـ) زائدة لا تتعلق بشيء، وعند ابن عصفور (ت٦٦٦هـ) بالفعل المحذوف ونسب ذلك إلى سيبويه[3].

(١) نفسه ١/ ٢١٦ - ٢٢٠.

(٢) ينظر شرح اللمحة ٢/ ١٠٦-١٠٧.

(٣) ينظر الخصائص ٢/ ٢٧٨، وشرح الجمل ٢/ ١٠٩.

في باب القسم

جعل الخليل نحو قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١﴾[1] على معنى (أقسم) ولا صلة[2].

وقد اختلف النحاة من بعده في ذلك على مذاهب[3] فقال بعضهم إن (لا) نافية لشيء تقدم وهو ما حكي عنهم كثيراً من انكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم. أو أن منفيها (اقسم) وذلك أن يكون إخباراً لا إنشاء والمعنى في ذلك أنّه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له.

وقيل إن (لا) زائدة توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، أو لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، ولم أجد في سيبويه شيئاً مما ذكره الخليل.

قال الفراء: «وكثير من النحويين يقولون (لا) صلة ولا يبدأ بجحد ثم يُجعل صلة يراد به الطرح لأن هذا لو جاز لم يعرف فيه جحد من خبر لا جحد فيه، ولكن القرآن جاء بالرد، على الذين انكروا البعث والجنة والنار، فجاء الاقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ كقولك في الكلام: لا والله لا أفعل ذلك، جعلوا (لا) وإن رأيتها مبتدأ رداً لكلام قد كان مضى فلو ألقيت (لا) مما ينوي به الجواب لم يكن بين اليمين أن تكون جواباً واليمين التي تستأنف فرق.

---

(١) من سورة القيامة / ١.

(٢) العين ٥/ ٨٦.

(٣) ينظر في المغني ١/ ٢٠٠ – ٢٠١.

ألا ترى أنك تقول مبتدئاً: «والله إن الرسول لحق فإذا قلت: لا والله إن الرسول لحق، فكأنك أكذبت قوماً أنكروه، فهذه جهة (لا) من الأقسام، وجميع الأيمان في كل موضع ترى فيه (لا) مبتدأ بها وهو كثير في الكلام»[1].

والصحيح ما ذهب إليه الخليل في كون (لا) صلة «وجاز وقوعها في أول السورة لأن القرآن متصل بعضه ببعض فهو في حكم كلام واحد، ولهذا قد يذكر الشيء في سورة ويجيء جوابه في سورة أخرى كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝﴾[2]. وجوابه في سورة أخرى ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝﴾[3]. ومعنى الكلام: أقسم بيوم القيامة وقد أجمع المفسرون على أن معنى لا أقسم.. أقسم، واختلفوا في تفسيره..»[4].

ومن الألفاظ التي تستعمل للقسم ذكر الخليل (جَيْرِ) فإنها عنده «يمين للعرب فقولك: جير لا أفعل ذلك. كقولك: لا أفعل ذلك والله»[5].

ولم يذكر سيبويه ما جاء به الخليل، واكتفى ببيان علة بناء (جير) على الكسر فهي عنده مما «حركوه لئلا يسكن حرفان»[6]. ولك فتحها للتخفيف كـ (أين) و(كيف)[7]. وهي عند بعض النحاة حرف جواب بمعنى (نعم).

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٠٧.

(٢) من سورة الحجر ٦.

(٣) من سورة القلم ٢.

(٤) تفسير القرطبي ٨/ ٦٨٨٢.

(٥) العين ٦/ ١٧٥.

(٦) سيبويه ٣/ ٢٨٦.

(٧) المغني ١/ ١٠٩.

وقيل إنها اسم بمعنى (حقا) فتكون مصدراً، وقيل بمعنى (أبداً) على الظرفية[١].

قال ابن فارس: «يقولون: جير بمعنى حقاً. قال المفضل (ت١٧٨هـ): هي خفض أبداً وربما نونوها»[٢].

ومما يجري مجرى القسم عند الخليل (عَوْضَ) قال: «يجري يعني (عوض) مجرى القسم، وبعض الناس يقول: هو الدهر والزمان فيقول الرجل لصاحبه: عوض لا يكون ذلك أبداً، فلو كان اسماً للزمان إذن لجرى بالتنوين. لكنه حرف يراد به قسم، كما أن (جل) ونحوها مما لم يتمكن في التعريف، حمل على غير الإعراب.

قال الأعشى:

رضيعَي لبان ثديَ أمّ تحالفا باسم داجٍ عوضَ لا نتفرقُ

وتقول العرب «لا أفعل ذا عَوْضَ، أي لا أفعله الدهر، وتضم عوض لأن الواو حفّزت الضاد لاجتماع الساكنين، ولم يرد عند سيبويه عن عوض شيء.

وقد ذكر ابن فارس شيئاً مما قاله الخليل، فرأى أن (عوض): لزمان غير محدد ولا معلوم كُنهه كما قلناه في الحين والدهر» واستشهد ببيت الأعشى[٣].

---

(١) نفسه ١/ ١١٠.

(٢) الصاحبي ١٤٩.

(٣) الصاحبي ١٥٦ ورواية البيت فيه (تقاسما) بدلاً من تحالفا.

وقد أورد ابن هشام كون (عوض) ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبداً) إلا «أنه مختص بالنفي، وهو معرب إذا أضيف كقوله: لا أفعله عوض العائضين مبني إذا لم يضف، وبناؤه إما على الضم كـ (قبل) أو على الكسر كـ (أمس) أو على الفتح كـ (أين) ويسمى الزمان عوضاً لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر»[1].

(١) المغني ١/ ١٣٢.

في أسلوب المدح

قولنا: حبّذا، في رأي الخليل يعني: أحبب بهذا، ولكنهما صُيرا بمنزلة الكلمة الواحدة، فالأصل في حبذا عنده: «حبب ذا، فأدغمت الباء الأولى في الثانية ورمي بضمتها»[1].

وقد ذكر سيبويه عن الخليل هذا الكلام، قال: «وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حب الشيء ولكن ذا وحب منلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمّ، فالعم مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا، ولا تقول حبذه أنه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل»[2].

وقد بيّن المبرد سبب اختيار (ذا) دون غيرها لكونها على زعمه «اسم مبهم يقع على كل شيء فإنما هو حب هذا، مثل قوله: كرم هذا، ثم جعلت ذا اسماً واحداً فصار مبتدأ»[3].

وعلى هذا فإن القول بصيرورة (حبذا) كلمة واحدة هو قول الخليل الموثّق بقول سيبويه والمبرد.

(١) العين ٣/ ٢٠٣.

(٢) سيبويه ٢/ ١٨٠.

(٣) المقتضب ٢/ ١٤٥.

في أسلوب التعجب

التعجّب عند الخليل من (عجب عجباً)، والإستعجاب شدّة العجب. وقولك (ما أحسن زيداً) بمنزلة: (شيء أحسن زيداً) ودخله معنى التعجب. و (ما) مبتدأ.

وزعم الأخفش (ت٢١١هـ) أو (ت٢١٤هـ) أن (ما) موصولة والجملة بعدها صلة لها، والخبر محذوف والتقدير: الذي أحسن زيداً [١] وقال ابن برهان (ت٤٥٦هـ) في معنى قوله: ما أحسن زيداً، «والتقدير: شيء حسن زيداً جداً جداً لست أعرفه، لأن التعجب لا يكون إلا مما ندر من الأحكام، ولم تعرف علته»[٢].

وزعم الكوفيون أن ما ذهب إليه الخليل ومن تبعه لا ينقاس عليه لأن قولهم: ما أعظم الله. لا يجوز أن يقال: شيء عظّم الله. فردّ عليهم قولهم.

وقال البصريون لا يذهب القياس بحرف واحد، وقالوا لا نجعل فاعله مفعوله ولا مفعوله فاعلاً، ومن شأن العرب التوسع في كل شيء ، ومعنى: ما أعظم الله: ما أعظم ما خلق الله، وما أحسن ما خلق [٣].

ومن النّحاة من جعل (ما) نكرة موصوفة ، والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف ، والتقدير: شيء أحسن زيداً عظيم.

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٩٩.

(٢) شرح اللمع ٤١٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٩٢.

ومنهم من جعلها استفهامية، والجملة بعدها خبر عنها [١].

والأصوب عندنا رأي الخليل ومن تابعه، لأن الموصول معروف بصلته، والموصوف معروف بصفته، وجعل ما موصولة فيه بُعْدٌ، لأنّه حذفٌ للخبر وجوباً، مع عدم وجود ما يسد مسده، وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق أو المفترض أن يوحي به أسلوب التعجب كما كان تقدير الخليل وسيبويه، ومن تابعهما [٢]، ولهذا لا يجوز عند الخليل في نحو: ما أحسن عبد الله «أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما)، ولا تزيد شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا» [٣].

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٢/ ٢٦٣.

(٢) ينظر شرح الكافية ٢/ ٨٨، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦٣.

(٣) الكتاب ١/ ٧٣.

النعت

النعت عند الخليل وصفُك الشيء بما فيه[1] وهو خلف من الاسم يقوم مقامه «ولا يتمكن حتى يصير على ثلاثة أحرف»[2].

أما نحو قول الطرماح[3]:

واستطربت ظُعنهم لما احزألّ بهم   مع الضحى ناشط من داعبات ددِ

فقد ذكر الخليل أنه «روي بالباء يعني اللواتي يدعبن بالمزاح ويدأدأن بأصابعهن ، ويروى: ددد يجعله نعتاً للداعب ويكسعه بدال أخرى ثالثة ليتم النعت لأن النعت لا يتمكن حتى يصير على ثلاثة أحرف فإذا اشتقوا من ذلك فعلاً أدخلوا بين الدالين همزة لتستمر طريقة الفعل ولئلا تثقل الدالات إذا اجتمعن ، فيقولون: دأدَدَ ، يدأدِدُ ، وعلى ذلك القياس قال رؤبة:

يعد دأدا وهديرا زَغدَبا   بَغبَغةً مرّاً ومرّاً بأببا[4]

ومن المعروف أن النعت إذا كان في المعنى لما قبله أعني أن يكون النعت للمنعوت تبعه في أربعة من عشرة، في الإعراب والتعريف والتنكير والعددية إفراداً وتثنية أو جمعاً ، والجنس تذكيراً أو تأنيثاً.

---

(١) العين ٢/ ٧٦.   (٢) نفسه ٢/ ٥١.

(٣) ديوانه ١٥٧ برواية: أن الضحى ناشط من داعبات دد.

(٤) العين ٢/ ٥٢.

تقول: هذا رجلٌ صادقٌ، وامرأةٌ صادقةٌ، وهكذا في المثنى والجمع والمعرّف.

هذا إذا كان المنعوت ممّا له فعل، فإذا كان النعت على صيغة فاعل ولا فعل له، كان على رأي الخليل بغير تاء التأنيث، قال: «إذا كان النعت فاعلاً، ولا فعل له كان بغير الهاء، الذكر والأنثى سواء كقولك: رجلاً رامح ورجلٌ كاس، وامرأةٌ رامح، وامرأةٌ كاس، أي معها رماح وأكسية، والواجب في نعت النساء ربما ألقيت منه الهاء للوجوب»[1].

وقد ذكر سيبويه ما جاء به الخليل في أمثلة معزواً بمعناه لا بلفظه وفي سعة من الشواهد والأمثلة [2].

وقد بيّن السيرافي علّة سقوط الهاء بعدم جريانه على الفعل كما ذكر الخليل قال: «وإنما يلزم الفرق بين المؤنّث والمذكر فيما كان جارياً على الفعل لأنَّ الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير المؤنث كقولك: هند ذهبت ، وموعظة جاءتك، ولزوم التأنيث في المستقبل ألزم وأوجب كقولك: هند تذهب، وموعظة تجيئك، وإنما صار في المستقبل ألزم لأن ترك التأنيث لا يوجب تخفيفاً في اللفظ لأنّه عدول عن ياء إلى تاء والتاء أخف، وفي الماضي إذا تركت علامة التأنيث فقيل: موعظة جاءتك فإنما يسقط ويخفف لفظ الفعل، فإذا كان الاسم معمولا على الفعل لزم الفرق بين المؤنث والمذكر لما ذكرته لك.. وقوم يقولون:

---

(١) العين ٤/ ٢٦٩.

(٢) ينظر سيبويه ٣/ ٢٨١ – ٢٨٤.

إن سقوط علامة التأنيث من مثل هذا لأنها أشياء يختص بها المؤنث، وإنما يحتاج إلى الهاء بين المذكر والمؤنث، فلما كانت هذه الأشياء مخصوصاً بها المؤنث استغني عن علامة التأنيث»[١].

وما ذكره الخليل من مسائل النعت القول بعدم إجازة إضافة الاسم إلى النعت من نحو: دخلت مسجد الجامع بغير الألف واللام، قال: «وللمسجد الجامع نعت به لأن يجمع أهله، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام لأن الاسم لا يضاف إلى النعت لا يقال: هذا زيد الفقيه»[٢].

ولم يذكر سيبويه ما جاء به أستاذه غير أنه ذكر أن الأسماء الأعلام إنما توصف بثلاثة أشياء: «بالمضاف إلى مثله، يعني من المعارف: كالمضاف إلى الضمير وإلى اسم الإشارة، وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة»[٣].

(١) هامش السيرافي على سيبويه ٣/ ٣٨٣.

(٢) العين ١/ ٢٤٠.

(٣) سيبويه ٢/ ٦.

في أسماء الأفعال

ذكر الخليل بعض الأحكام التركيبية والإعرابية لجملة من أسماء الأفعال نعرضها على الوجه الآتي:

أ- حذارِ:

حذار عند الخليل اسم فعل للأمر مبني على الكسر،قال: «وحذار يا فلان أي: احذرْ قال: حذار من أرماحنا حذارِ». جُرت للجزم الذي في الأمر وأنثت لأنها كلمة يقال: سمعت حذارِ في عسكرهم ودعيت نزالِ بينهم»[1].

وقد ذكر سيبويه ما ذكره الخليل من دون عزو، واستشهد بقول أبي النجم العجلي، وزاد عليه تعليله لعلة بناء (حذار) على الكسر وهو التقاء الساكنين، إذ أن حقها السكون لأن فعل الأمر ساكن ،وكانت الحركة الكسرة لأنه اسم مؤنث والكسرة والياء مما يخص التأنيث»[2].

والقياس في (حذار) وغيره كما هو معلوم أن تصوغ من الثلاثي كلمة على وزن (فعال) نحو: نزالِ ، ودراكِ وتراكِ ، بمعنى أنزلْ وأدركْ وأترك، هذا قول الخليل وسيبويه ومن تابعهما، وهو غير مطّرد في كل ثلاثي، فلا يقال (قوامِ) بمعنى: قمْ ولا (قَعادِ) بمعنى أقعد، وهو القياس «لأن (فعال) اسم وضعته

(١) سيبويه ٣/ ٢٧١ وينظر المقتضب ٣/ ٣٧٠ وامالي ابن الشجري ٢/ ١١٠.

(٢) شرح اللمحة ٢/ ٨٢.

العرب موضع (أفعل) وليس يبتدع اسماً لم يتكلم به العرب.وقد ذهب بعض النحاة إلى أن حذار ونحوه سماعي لا يقاس عليه».

وذهب الأخفش مذهب الخليل وسيبويه وزاد عليه ما جاز بناؤه على فِعلال من الرباعي كـ (دحراج) من دحرجو و(بهراج) من بهرج[1] وذلك نادر في لغة العرب، ولذلك طرحه الخليل وتلميذه سيبويه.

ب- قطْ:

بالتسكين كما هو معروف وجهان: اسم بمعنى: حسب. واسم بمعنى يكفي.

قال الخليل: «قطْ خفيفة، هي بمنزلة (حسب) ويقال: قطك هذا الشيء، أي حسبُكَ، قال: امتلأ الحوض وقال قطْني.

وقدْ وقطْ لغتان في (حسب) لم يتمكنا في التعريف، فإذا أضفتها إلى نفسك قويتا بالنون فقلتك قدني وقطني، كما قووا عني ولدني بنون أخرى.

قال أهل الكوفة: معنى (قطني) كفاني، النون في موضع النصب مثل نون كفاني، لأنك تقول: قطْ عبد الله درهم.

وقال أهل البصرة: الصواب فيه الخفض على معنى: حسب زيد وكفى زيد وهذه النون عمادٌ، ومنعهم أن يقولوا: «(حسبني) لأن الياء متحركة والطاء هنا ساكنة فكرهوا تغييرها عن الإسكان، وجعلوا النون الثانية من (لدني) عماداً للياء»[2].

(١) ينظر الخصائص ٣/ ٣٧، وشرح المفصل ٤/ ٢٨، ٥٢.

(٢) العين (قط).

فعلى رأي الخليل أن (قط) يكون معناها بحسب التوجه فإذا قلنا: قطك كان المعنى: كفاك ويكفيك أو اكتف فهي اسم فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر، وإذا قلت: (قطني) فيكون المعنى: يكفيني فهي اسم فعل مضارع.

أما (قط) بمعنى (حسب) فهو مبني غالباً. تقول: قط عبد الله درهم. أي: حسب عبد الله درهم، ولم يفصل الخليل في الخلاف الحاصل بين البصريين والكوفيين في إعراب ما بعد قط نصباً أو جراً [1].

ولم يشر سيبويه إلى ما قاله الخليل وإنما أدرج (قط) «فيما جاء على حرفين مما وضع مواضع الفعل مكتفياً بقوله: وقط: معناها الاكتفاء» [2].

وأنها كـ (حسب) وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قطك درهمان فيكون مبنياً عليه.. واعلم أنهم إنما قالوا: حسبك درهمٌ، وقطك درهمٌ. فأعربوا حسبك لأنها أشد تمكناً، ألا ترى أنها تدخل عليها، تقول بحسبك، وتقول: مررت برجل حسبك، فتصف به وقط لا تمكن هذا التمكن [3].

ج- مَهْ:

اسم فعل للزجر والنهي عند الخليل [4].

وقد جاء سيبويه على ذكرها في جملة أسماء الأفعال الثنائية، وجعل موضعها من الكلام الزجر والنهي، كما هو عند الخليل، غير أنه لم يشر إلى أستاذه بشيء [5].

---

(١) ينظر الهمع ١/ ٢١٤.

(٢) سيبويه ٤/ ٢٢٨.

(٣) سيبويه ٣/ ٢٦٨.

(٤) العين ٣/ ١٥٨.

(٥) سيبويه ٤/ ٢٢٦، ١/ ٢١٤ وينظر المقتضب ٣/ ٢٠٢.

د- ها:

تأتي (ها) فعل أمر بمعنى (خذ)[(١)] مبنياً على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره حسب المخاطب، ويجوز أن تقول: «(هاء) للمذكر والمؤنث المفرد و(هائي) للمؤنث المفرد و(هاؤما) للمثنى بنوعيه، و(هاؤم) لجمع الذكور، و(هاؤن) لجمع الإناث.

قال الخليل: «ها بمعنى خذ، فيه لغات للعرب معروفة ويقال: ها يا رجل، وللرجلين هاؤما وللرجال: هاؤم، قال الله عز وجل في هذه اللغة، لأنَّ القرآن نزل بها[(٢)]: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[(٣)]

وها: حرف يستعمل في المناولة فتقول: هاء، وهاك، مقصور، فإذا جئت بكاف الخطاب قصرت ألف هاك، وإذا لم تجيء بالكاف مددت فكانت المدة في (هاء) خلفاً لكاف المخاطبة، وتقول: للرجل هاءِ، وللمرأة هائي، وللإثنين من الرجال والنساء: هاؤما، وللرجل هاؤم، وللنساء هاؤنَّ يا نسوة بمنزلة: هاكن يا نسوة..»[(٤)].

ولم نجد لسيبويه في (ها) بوصفها اسم فعل إلا إشارة عابرة[(٥)].

---

(١) مر في باب أسماء الإشارة أن الهاء في نحو (هذا، وهذه) للتنبيه.

(٢) ينظر العين ٤/ ١٠٢ ، وسيبويه ٣/ ٣٣٢.

(٣) من سورة الحاقة ١٩.

(٤) العين ٤/ ١٠٢ وينظر الصاحبي ١٧٥.

(٥) ينظر سيبويه ١/ ٢٤٤، ٢٥١.

هـ- هلمّ:

هلم عند الخليل كلمة دعوة إلى شيء، وهي بلفظ واحد للتثنية والجمع والواحد والتأنيث، والتذكير «إلا في لغة بني سعد فإنهم يحملونه على تصريف الفعل، فيقولون: هلمّا ، وهلموا ونحو ذلك»[1].

وما ذكره الخليل من عدم تصرف (هلم) هو لغة أهل الحجاز، وقد ذكر سيبويه ما ذكره الخليل بمعناه دون عزو، وجعل تصرف (هلمّ) لغة في بني تميم[2]. وهلمّ عند سيبويه «كأنها لمّا أدخلت عليها الهاء كما أدخلت (ها) على (ذا) لأني لم أرَ فعلاً قط بُني على (ذا) ولا اسماً، ولا شيئاً يوضع موضع الفعل ، وليس من الفعل»[3]. فالهاء عند سيبويه للتنبيه.

وجاء في السيرافي «أن غير سيبويه من النحويين يقول إن أصله (هل) وزادوا عليه (أم) التي في معنى اقصد، وحذفوا الهمزة لما جعلوهما كشيء واحد، وضموا اللام وألقوا عليها حركة الهمزة إذا ابتدأ بها وهذا قول غريب، وقد رأينا (هل) قد دخلت عليها (لا) فجعلا بمعنى التخصيص، كقولهم: هلا فعلت ذاك، وهلم أمر مثل التحضيض» [4].

---

(١) العين ٤/ ٥٦.

(٢) سيبويه ٣/ ٣٢٣ ، وينظر ١/ ٢٥٢.

(٣) نفسه ٣/ ٣٢٣.

(٤) هامش السيرافي على سيبويه ٣/ ٣٢٩.

وكلام السيرافي منسوب في بعض المظان إلى الفراء[1].

وحصيلة القول إن من يجيز تصرف (هلم) فإنه يستعملها فعلاً، ومن قال (هلم) – على كل حال – وهم الحجازيين استعملها اسماً للفعل. وجاء بلغة الحجازيين قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[3].

و- وَيْحَ:

ويح عند الخليل رحمة لمن تنزل به بلية، وربما جُعِلَ مع (ما) كلمة واحدة فقيل: ويحما، قال حميد:

ويــح لمــن لم يــدرِ مــا هــنَّ ويحــما

فجعل (ويحا) كلمة واحدة فأضاف (ويح) إلى (ما)،ونصب (ويحما) لأنه فعل معكوس على الأول ، كما قال: ويلٌ له ويلٌ له ويلاً[4].

ومثل (ويح) عند الخليل: ويس ، وويل ، وويه[5].

وقد ذكر سيبويه: ويلك، وويحك، وويسك، وتبًا، وغيرها من غير أن يأتي على ذكر الخليل[6].

---

(١) ينظر الصاحبي ١٤٩.

(٢) من سورة الأحزاب ١٨.

(٣) من سورة الأنعام ١٥٠.

(٤) العين٣/ ٣١٩.

(٥) نفسه ٣/ ٣١٩.

(٦) سيبويه ١/ ٣٣٠ – ٣٣٤.

وعلى الرغم من أن الخليل لم يصرح بماهيّة هذه الألفاظ من حيث كونها أسماء أو أفعالاً، فإن كلامه عنها يؤكد ما ينسب إليه وإلى سيبويه ومن ثم جمهور البصريين بأن هذه الألفاظ أسماء سميت بها الأفعال ودليل الخليل ومن تابعه أنها بلفظ واحد في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فلا تتصل بالضمائر كما هو شأن الأفعال فهي (أسماء أفعال).

أو هي على حد تعبير السيرافي أشياء قد حذف منها الفعل، وجُعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء [(١)].

فلا يجوز تجاوزه لأن الإضمار والحذف وإقامة المصدر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر [(٢)].

ومن المعروف أن الكوفيين يرون أن هذه الألفاظ أفعال دالة على الحدث والزمان[(٣)] في حين أراد بعض الأندلسيين أن يبعد عن زحمة الخلاف البصري الكوفي فقال بأنها قسم رابع خارج عن الكلم الثلاث، وسماه (خالفة) [(٤)].

ولم يكتب لهذا القول الذيوع والانتشار.

---

(١) تعليق السيرافي هنا يخص أسماء الأفعال من نحو: ويلك، ويحك، ويسك وغيرها مما ذكره سيبويه.

(٢) هامش السيرافي على سيبويه ١/ ٣١٨.

(٣) ينظر الانصاف المسألة (٢٧)، والبحر المحيط ٣/ ١٤.

(٤) ينظر شرح اللمحة ٢/ ٨٠.

الحذف في الجملة الشرطية

أجاز الخليل وتابعه النحاة حذف فعل الشرط وذلك بعد (إنْ) المدغمة بـ(لا) النافية إذا دل على المحذوف دليل، وعنده أن حذف الفعل في مثل هذا الموضع أحسن من ذكره. قال: «ألق زيداً وإلا فلا، معناه وإلا تلقَ زيداً فدع، قال[1]:

فطلقها فلستَ لها بكفءٍ   وإلا يعلُ مفرقَكَ الحسامُ

فأضمر فيه: وإلا تطلقها يعل، وغير البيان أحسن»[2].

في قلب الإعراب[3]:

كان عبد الله بن اسحق الحضرمي (ت١٧٠هـ) قد عاب على الفرزدق قوله مادحاً:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ   من المال إلاَّ (مسحتاً) أو مجلَّفُ[4]

(١) هو الأحوص ورواية البيت في ديوانه ص ١٩٠: فلست لها بأهل.... وإلا شق.

(٢) العين ٨/ ٣٥١.

(٣) هذا مصطلح ابن عصفور أورده في حديث له في (باب من المفعول المحمول على المعنى) ينظر شرح الجمل ٢/ ١٨٠.

(٤) البيت في مدح عبد الله بن مروان. وعظ الزمان: شدته وهو بالظاء لأن العض من غير جارحة كذلك، والسحت والمجلف / المستأصل الذي لم يبق من شيء وقيل المجلف: ما بقي منه شيء يسير. الديوان ٥٥٦.

وذلك لا أن (مجلف) وكان القياس وجوب الضم عطفا على (مسحتاً).

ورأى الخليل أنَّ الرفع يصحّ أيضاً من جهتين:

الأولى: الرفع على أساس أن (مجلف) نائب فاعل وعليه تكون رواية البيت على (يُدع) بضم أوله والمعنى لم يترك، وأصل الفعل (يودع) ثم حذف الواو.

الثانية: على إضمار فعل في كل من (السحت) و (الجلف) وحينها يكون (سحت) فاعلا و (مجلف) معطوفاً عليه بشرط كسر الدال في (يدع) قال الخليل:

«وقال الفرزدق:

وعضُّ زمانٌ يا ابنَ مروان لم يدعْ من المال إلا (مسحت) أو مجلف

فمن قال: لم يدع، تفسيره: لم يترك، فإنه يضمر في السحت والمجلف ما يرفع مثل الذي رفعوه، ومن روى: لم يدع في معنى لم يترك فسبيله الرفع بلا علة، كقولك لم يضرب إلا زيد، وكان قياسه لم يودع، ولكن العرب اجتمعت على حذف الواو فقال: يدع، ولكنك إذا جهلت الفاعل تقول: لم يودع ولم يوذر، وكذلك جميع ما كان مثل هذين الفعلين خاصة لما دخل عليهما من العلة التي وصفنا فقالوا: لم يدع ولم يذر في لغة وسمعنا من فصحاء العرب من يقول: لم أدع وراء ولم أذر وراء»[(١)].

ولم يذكر سيبويه بيت الفرزدق واكتفى بالقول: «إن معنى يدع ويترك واحد»[(٢)].

---

(١) سيبويه ٤/ ٨٢.

(٢) نفسه ٤/ ١٠٩.

وإن «يدع يذر على، ودعت وذرت وإن لم يستعمل»[1].

وفي شرح الجمل ما نصه:

وعضّ زمانٌ يا ابنَ مروان لم يدعْ   من المال إلا مسحتاً أو مجلّف

فإنه أنشده أبو القاسم - يعني الزجاجي - دليلاً على رفع ما بعد حرف العطف على الاستئناف والقطع... وفيه ثلاث روايات: نصب السحت وفتح الدال من (يدع) وكسرها ورفع سحت، وضم الياء من يدع ورده إلى ما لم يسم فاعله، وكأن أصله يودع، ثم حذفت الواو. وأما على رفع السحت وكسر الدال من يدع فيكون السحت فاعلاً بيدع ويدع مضارع: (ودع) بمعنى بقي، يقال: ودع الرجل في بيته إذا بقي فيه، ويكون (أو مجلف) معطوفاً على (السحت) وفتح الدال من يدع فيكون السحت مفعولا بيدع.

وفي رفع (أو مجلف) خمسة أقوال:

منهم من قال: أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وهو أبو القاسم ومذهبه فاسد لأنه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط.

ومنهم من قال: إنه فاعل بفعل مضمر كأنه قال: أو بقي مجلف.

ومنهم من قال: إنه خبر ابتداء مضمر تقديره أو الباقي مجلف وكلاهما حسن.

ومنهم من قال: إنه معطوف على الضمير في (مسحت)، وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى.

(١) شرح الجمل ١٨٣/٢ - ١٨٤.

فأما ضعفه عن طريق اللفظ فإنه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد.

وأما فساده من طريق المعنى فإن السحت هو المستأصل والمجلف هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصور أن يوصف المجلف بأنه مسحت.

ومنهم من قال إنه مصدر على وزن فعل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾(١).

معطوف على وعض كأنه قال وعض أو تجليف. وهذا فاسد من طريق المعنى، لأن السحت: المستأصل، والمجلف الذي ذهب أكثره، فلا يتصور أن يقال: التجليف لم يدع من المال إلا سحتاً.

وقول أبي القاسم، ومنهم من يرونه (إلا مسحت أو مجلف) محمول على المعنى لأنه إذا قال: لم يدع كأنه قال: لم يبق، ولم يروه أحد غيره. وأحسن من ذلك أن يكون (يدع) بمعنى يبقي كالمكسور الدال...

وفي هذا التحليل الدقيق لبيت الفرزدق نجد أن الشاعر لم يخطأ كما توهم الحضرمي، إنما نصب (مسحتاً) ورفع (مجلف) على وجه من العربية الصحيح.

ونجد أن الحضرمي حين طالب بالنصب إنما كان يخضع لقياس عربي صحيح أيضاً.

ونجد أيضاً أن الأوجه الثلاثة التي ذكرها الخليل قد استحسنها ابن عصفور لأنها صحيحة في اللفظ والمعنى.

---

(١) من سورة سبأ ١٩.

الفصل الثالث
في الأسماء والأفعال والحروف

أولاً: في الأسماء

لم يعرّف الخليل الإسم، وإنما تحدث في أصل تأسيسه فذكر أنه من: السموّ وألف الإسم زائدة، ونقصانه الواو، فإذا صغّرت قلت: سميّ، وسميت وأسميت، وتسميت بكذا قال:

باسم الذي في كلّ سورةٍ سِمُه[1]

ومن المعروف أن أصل اشتقاق الإسم محل خلاف بين المدرستين المتنازعتين، ففي الوقت الذي رأى فيه البصريون أن أصل اشتقاق (الإسم) من (السمو)، وهذا رأي الخليل، ذهب الكوفيون إلى أن الإسم مشتق من (الوسم)[2].

وقد استند البصريون في تأيد مذهبهم إلى جملة من الحجج، ذكر الخليل في العين أبرزها: وهو أن ألف الإسم زائدة فهي همزة تعويض «وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام لا عن حذف الفاء»[3].

كذلك أيد البصريون رأيهم بما ذكره الخليل في العين وهو أننا «نقول في تصغيره -أي تصغير الإسم- (سُمَيّ) ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن نقول في تصغيره (وسيم)... لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا (سُمَيّ) دل على أنه مشتق من السمو، لا من الوسم»[4].

---

(١) العين ٧/ ٣١٨.

(٢) ينظر الأنصاف في مسائل الخلاف المسألة ١ ج١/ ٦.

(٣) نفسه ١/ ٨.

(٤) نفسه ١/ ١٣.

ولم يبيّن الخليل علامات الإسم ولكنه أشار إلى وظيفة (التنوين) بقوله: «والتنوين يميز بين الاسم والفعل، ألا ترى أنك تقول: تفعل، فلا تجد التنوين يدخلها وألا ترى أنك تقول: رأيت يدك، وهذه يدك، وعجبت من يدك، فتعرب الدال، وتطرح التنوين، ولو كان التنوين هو الإعراب لم يسقط»(١).

ومن الواضح أن التنوين «علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»(٢).

ولم يذكر الخليل في العين سبباً لتمييز الإسم عن الفعل في التنوين «ولا سيما أنك تجد طائفة من الأسماء تلتقي مع الفعل من حيث أنها لا تنون، وهي معربة كالأسماء الممنوعة من الصرف» (٣).

وإذا كان من الطبيعي إلا نجد في العين ترتيباً خاصاً في عرض قضايا الاسم وأحكامه في النحو العربي، لأن الكتاب معجم في المقام الأول، فإن لنا الحق في اختيار الطريقة التي نعرض فيها المسائل النحوية الخاصة بالأسماء مما قد وقفنا عليه في كتاب العين، ولهذا ارتأينا أن نبدأ بالمعارف. منها غير آبهين بالجدل الذي لا طائل فيه والذي دار بين النحاة عن أعرف تلك المعارف، فسيبويه نفسه لم يحدد أعرف المعارف بل قدّم الأعلام قال: «فالمعرفة خمسة أشياء، الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى معرفة «إذا لم ترد معنى التنوين»، والألف واللام، والأسماء المبهمة والإضمار (٤).

---

(١) العين ١ / ٥١. (٢) سيبويه ١ / ٢٢.

(٣) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١١٥.

(٤) ينظر سيبويه ٢ / ٥.

ولنا أن نتابع سيبويه في ذكر المعارف، ثم نأتي على بقية الأحكام النحوية في الأسماء ومنها الظروف في موضع تالٍ.

في الأعلام:

مثّل الخليل للاسم المركب تركيباً مزجياً بـ (معدى كرب)، ورأى أن إعرابه على الباء، أُسكنت (يا) معدى لتحرك الدال ولو كانت الدال ساكنة لنصبوا الياء «وكذلك كلّ اسمين جُعلا اسماً واحداً»[1]. وقد ذكر سيبويه ذلك في باب «الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد»[2].

وقد ذكر في (معدى كرب) ثلاث لغات هي (معدى كرب) بالإضافة، و (معد يكرب) بالإضافة وعدم الصرف، و(معد يكرب) بجعله اسماً واحداً[3].

وعزا للخليل القول بعلة عدم نصب الياء في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً، وهي «تشبيههم الياء بألف مثنى حيث عروها من الرفع والجر، فكما عروا الألف منها عروها من النصب أيضاً»[4].

وقد كرّر المبرد (ت٢٨٥هـ) ما ذكره الخليل من ضرورة سكون الياء في (معدى كرب) وظهور الإعراب على الثاني وعلة السكون عنده أنها «في حشو لأسماء، ولأن حكمها لو كانت حروف الإعراب أن تسكن في موضع الجر والرفع»[5].

وما ذكره المبرد تأكيداً لما عزاه سيبويه للخليل.

---

(١) العين ٢/ ٢١٧.

(٢) سيبويه ٣/ ٢٩٦ ٢٩٧.

(٣) نفسه ٣/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٤) نفسه ٣/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٥) المقتضب ٤/ ٢٠-٢١.

الأسماء الستة:

ذكر الخليل بعضها في جملة ما يكون إعرابه على حرفين قائلاً «وليس في كلام العرب شيء يكون إعرابه على حرفين غير سبع كلمات وهن: ذو، وفو، وأخو، وحمو، وآمرؤ، والتثنية ذوان والجمع ذوون [1] والأنثى ذات [2] ويجمع ذوات مالٍ، فإذا وقفت على ذات فمنهم يرد التاء إلى هاء التأنيث، وهو القياس، ومنهم من يدع التاء على حالها ظاهرة في الوقف لكثرة ما جرت على اللسان.

وهن ذوات مال، وهما ذواتا مال، وقد يجوز في الشعر ذاتا مالٍ واتمامها في التثنية أحسن قال:

وخرقٍ قد قطعتُ بلا دليلٍ بعَنْسيْ رجلةٍ ذاتيْ نِعالِ [3]

وقد ذكر سيبويه بعض هذه الأسماء عرضاً [4] وأسقط الفراء (ت٢٠٧هـ))الهن) فهي عنده خمسة وتبعه الزجاجي(ت٣٣٩هـ)،وعزا ابن هشام (ت٧٦١هـ) للجوهري (ت٣٩٣هـ) القول بأنها سبعة والسابع (مـن) في حكاية

---

(١) العين ٨/ ٢٠٧ ولم يذكر الخليل الاسم السابع.

(٢) قال الخليل في العين ٨/ ٢٠٨ «والأنثى في الأصل ذاةٌ، ولكنها كثرت على ألسنتهم فصار أكثرهم يقول «ذات» وهي ناقصة، واتمامها ذواة مثل نواة، فحذفوا منها الواو، فإذا أثنوا أتموها فقالوا: ذواتا كقولك: نواتان، وإذا ثلثوا رجعوا إلى ذات فقالوا: ذوات ولو جمعوا على التمام لقالوا: ذويات كنويات».

(٣) العين ٨٨/ ٢٠٧.

(٤) سيبويه ١/ ٤٣ و٢/ ٥-٧ و ٣/ ٤١٢.

النكرة في الوقت فإنك تقول لمن قال: جاءني رجل منو، ولمن قال: رأيت رجلاً: منا، ولمن يقول: مررت برجل: مني [١].

وفي رأي ابن هشام أن ما نسب للجوهري ليس بشيء لأن هذا على رأيه ليس بإعراب لأوجه [٢].

أحدها: أنه يثبت وقفاً، ويحذف أصلاً، تقول في الوصل: من يا هذا، لا يجوز غير ذلك فأما قول الشاعر:

أتوا ناري فقلتُ: منونَ أنتم فقالوا: الجنُّ، قلتُ عُموا ظلاما

فضروة خلافا ليونس (ت١٨٢هـ) في إجازته ذلك قياساً.

الثاني: أن الإعراب إنما يكون لعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه وليست هذه الحروف مجتلبه لعامل يدخل في هذا الكلام، لأن (من) مبتدأ والمبتدأ معمول للابتداء فلا يكون إلا مرفوعاً لفظاً أو محلاً، وإنما هذه الحروف والحركات قبلها حركات حكاية.

الثالث: أن (من) وضعها وضع الحروف فلا تستحق الإعراب.

وقد زيدت على ما ذكره الخليل (ذو) الموصولة في لغة طيء فيقال في تثنيتها (ذوا) في الرفع وذوي في النصب والخفض [٣].

---

(١) شرح اللمحة ١/ ٢٥٣.

(٢) نفسه ١/ ٢٥٣ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح ملحة الإعراب ٢١.

وأما (حمو) ففيها عند الخليل ثلاث لغات «حماها مثل: عصاها، وحموها مثل أبوها، وحمؤها – مقصور مهموز- مثل (كموها) وتقول العرب: حماةٌ حاميةٌ كنّة كاويةٌ، وتقول: هذا حموك، ورأيت حماك، ومررت بحمئك»[1].

وفي التثنية اللذان أو اللذا، بحذف النون كقول الأخطل[2]

أبنـــي أميّـــة إنَّ عمَّـــيَ اللـــذا   قـــتلا الملـــوكَ وفكّكـــا الأغـــلالا

ويقال: اللتا والتي كقول الشاعر[3]:

هُمـــا اللّتـــا اقـــصدني ســـهماها   يـــا جـــارتيَّ اليـــومَ لا أنـــساها

وفي الجمع: اللذون، أو الّذ، بحذف النون أيضاً. وذكر الخليل أن العرب أوقعت (الذي) على الجمع كقول الأشهب بن رميلة[4]:

وإنَّ الـــذي حانـــتْ بفلـــجٍ دمـــاؤهُم   هُـــمُ القـــومُ كـــلُّ القـــومِ يـــا أمَّ خالـــدِ

وقد ذكر سيبويه حذف النون من مثنى الذي وجمعها واستشهد ببيتي الأخطل، والأشهب ولم يعز ما قال[5]: وقد اختلف النحاة في تأويل بيت الأشهب، فقيل على حذف النون جرياً على ما نص عليه الخليل، وقيل التقدير: إن الجمع الذي...[6].

---

(١) العين ٣/ ٣٦٢.
(٢) العين ٨/ ٢٠٩.
(٣) نفسه ٨/ ٢١٠.
(٤) نفسه ٨/ ٢٠٩.
(٥) ينظر سيبويه ١/ ١٨٦ – ١٨٧.
(٦) ينظر شرح اللمحة ١/ ٣١٦–٣١٧.

أسماء الإشارة:

يرى الخليل -رحمه الله- أنَّ (ذِ) و(ذي) و (ذا) في: هذه، وهذي، وهذا هي أسماء الإشارة، والألف زائدة. وقد نقل سيبويه عن هذا الرأي[1].

أيّ الموصولة:

ومن جملة أنواع أي تحدث الخليل في (أي) الموصولة بقوله: «وأي مثقلة بمنزلة (من) و (ما) الموصولتين، تقول: أيهم أخوك، وأيتهن أختك، وأيما الأخوين أحب إليك، وأيا ما تحب منهم تجعل (ما) صلة وكذلك في (أيما الأخوين) (ما) صلة، وأي لا تنون لأن (أي) مضاف وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[2]: (ما) صلة (أيا) يجعل مكان اسم منصوب كقولك: ضربتُك، فالكاف: اسم المضروب، فإذا أردت تقديم اسمه غير ظهوره قلت: أيّا ضربت، فتكون (يا) عمادا للكاف لا تفرد من الفعل...

وأمّا أيّ مع اللواحق من نحو الكاف، والهاء، والياء، كقولنا: إياك، وإياه، وإياي فلا تكون في موضع الرفع والجر، وإنما تلزم عند الخليل النصب لا غير[3].

وسنورد بشيء من التفصيل حديثاً في هذه المسألة في باب (التحذير) إن شاء الله.

---

(١) يُنظر: العين: ٣/ ٢٠٩، وسيبويه: ٣ / ٢٠٩ والأنصاف: المسألتان: (٩٥) و(٩٦).

(٢) من سورة الإسراء ١١٠.

(٣) نفسه ٨/ ٤٤١.

ومن الجدير بالذكر أن سيبويه قد أورد ما نص عليه الخليل من أن (أيا) بمنزلة (من) سواء أكانت مضافاً أم غير مضاف غير أن الأخفش (ت٢١١هـ) وتابعه ثعلب (ت٢٩١هـ) قد خالفا الخليل وسيبويه في مجيء (أي) موصولة، وزعما أنها لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، وقولها هذا مردود بثبوت ذلك في لسان العرب لقولهم: فسلم على أيهم أفضل[١].

قال سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟

فقال: القياس النصب كما تقول:

اضرب الذي أفضل، لأن أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن من في غير الجزاء بمنزلة الذي»[٢].

وساق سيبويه أيضاً قراءة الكوفيين لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[٣] بالنصب ذاكراً أنها لغة جيدة «نصبوها كما جرّوها حيث قالوا: امرر على أيهم أفضل، فاجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل أيا ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام»[٤].

(١) ينظر أسرار العربية ٣٧٤، الأنصاف مسألة ٨٩، ٢/ ٦٩٥، شرح المفصل ٣/ ٢٢، شرح التسهيل ١/ ٢٤.

(٢) سيبويه ٢/ ٣٩٩.

(٣) من سورة مريم ٦٩.

(٤) سيبويه ٢/ ٢٩٩.

وأكد سيبويه أن وجوب النصب في (أيّ) في نحو قولهم: اضرب أيّهم أفضل هو رأي الخليل، قال: «وزعم الخليل أنَّ أيّهم إنما وقع في: اضرب أيّهم على أنه حكاية كأنه قال: اضرب الذي قال له: أيّهم أفضلُ»[١]

٥- في بعض أسماء الشرط والاستفهام:

كيف:

كيف عند الخليل «حرف أداة، ونصبوا الفاء فراراً من الياء الساكنة لئلا يلتقي ساكنان»[٢].

وعن سيبويه أنه سأل الخليل عن قوله: «كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة وليس من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها: على أي حال تكن أكن»[٣] فهي (سؤال عن الحال) [٤].ولم يشر سيبويه إلى علة فتح الفاء. والمتفق عليه أن (كيف)، اسم لدخول الجار عليه، ولإبدال الاسم الصريح منه نحو: كيف أنتَ، وللإخبار مع مباشرته الفعل نحو: (كيف كنت) فالإخبار انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل إنتفت الفعلية[٥].

---

(١) نفسه ٢/ ٢٩٩.

(٢) العين ٥/ ٤١٤ ولاحظ أن مصطلح (حرف) يعني هنا (كلمة) وينظر العين ٣/ ٢١١.

(٣) سيبويه ٣/ ٦٠.

(٤) نفسه ٤/ ٢٣٣ وينظر المقتضب ٣/ ٦٣.

(٥) المغني ١/ ١٧٣.

وتستعمل على وجهين: استفهامية، وهو الغالب، وشرطية مقتضية فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين فالجزم مستكره على ما ذكر في الكتاب معزواً إلى الخليل، وهو جائز عند جمهور البصريين، ورأى قطرب (ت٢٠٦هـ) والكوفيين أنه جائز قطعاً، سواء اتفق الفعلان في اللفظ والمعنى أم اختلفا من نحو: كيف تجلس أجلس [١].

ماذا:

ماذا عند الخليل على وجهين، الأول: أن (ما) للاستفهام و (ذا) اسم موصول بمعنى الذي، وعلى هذا يكون الجواب مرفوعاً في نحو: قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾ في قراءة من رفع [٢].

الثاني: أن (ما) و (ذا) اسم واحد للاستفهام بمعنى شيء وعلى هذا ينصب العفو في الآية الكريمة، ويكون نصبها بـ ينفقون.

قال الخليل معلقاً على نحو قولنا: «ماذا صنعت؟ خيرٌ وخيراً، أي الذي صنعت هو خيرٌ، والنصب على وجه الفعل، ومنه عز وجل ما قوله: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ أي الذي تنفقون هو العفو من أموالكم، فأيا، فأنفقوا، في قراءة من يرفع والنصب على وجع الفعل» [٣].

---

(١) نفسه ١/ ١٧٣.

(٢) من سورة البقرة ٢١٩.

(٣) العين ٨/ ٢٠٨.

وقد ذكر سيبويه ما ذكره الخليل بمعناه من غير عزو، واستشهد بقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾[1].

مهما:

الأصل في (مهما) عند الخليل (ما ما)، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاءً ليختلف اللفظ، فـ(ما) الأولى هي (ما) الجزاء و (ما) الثانية هي التي تزاد تأكيداً لحروف الجزاء مثل: أينما، ومتى ما، وكيفما، والدليل على ذلك أنه ليس شيء من حروف الجزاء إلا (ما) تزاد فيه، قال تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ﴾ الأصل: أن تثقفنهم[2].

وقد ذكر سيبويه ما جاء به الخليل معزواً بقوله: «وسألت الخليل عن مهما فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً، بمنزلتها مع متى إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت: إن ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[3] وبمنزلتها مع أين إذا قلت:

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٦٨ والآية ٣٠ من سورة النحل، واعلم أن قراءة زيد بن علي «خير» بالرفع أي المنزل خيرٌ، فتطابق هذه القراءة تأويل من جعل (ذا) موصولة، ولا تطابق من جعل ماذا منصوبة لاختلافهما في الإعراب، ينظر البحر المحيط ٥/ ٤٨٧-٤٨٨ وشرح المفصل ٣/ ١٤٩.

(٢) العين ٣/ ٣٥٨ والآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٣) من سورة النساء ٧٨.

متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع «إن» إذا قلت: إن ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ .

وبمنزلتها مع أين إذا قلت:

﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولون: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولي وقد يجوز أن يكون (مه) ضم إليها ما»[1].

والمشهور عند أكثر النحاة بعد الخليل وسيبويه أن «مهما» من أسماء الجزاء كما هو رأي الخليل، غير أنها عند أكثرهم بسيطة لا مركبة[2]. ومن النحاة من خالف في أسميتها ورأى أنها حرف[3] والقول باسميتها هو الأرجح عندنا، والقول بحرفيتها مردود بقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾[4] فإن الضمير لا يعود على الحروف.

د. كَمْ:

كَمْ كما نقل الخليل عن العرب مركّبة من «كاف التشبيه، ضمت إلى «ما» ثم قصرت «ما» فأسكنت الميم»[5] وهي عنده على نوعين:

(١) سيبويه: ٣/ ٥٩. والآيتان من سورة النساء/ ٧٨ وسورة الإسراء/ ١١٠ على التوالي

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٤٢، والمغني: ٢/ ١٩-٢٠.

(٣)ينظر: شرح اللمحة ٢/ ٢٨١.

(٤) من سورة الأعراف: ١٣٢.

(٥) العين: ٥/ ٢٨٦.

الأول: أنها «حرف مسألة عن عدد»[1].

فهي بمنزلة كيف، وأين في الاستفهام.

والثاني: أنها تكون خبراً بمعنى «رب» فلا تعمل إلا فيما تعمل فيه «رب» وإن كانت كذلك «جر» ما بعدها، فإن عني بها «ربما» رفعت، وإن تبعها فعل رافع ما بعدها انتصب «٥٦».

وقد ذكر سيبويه الموضعين اللذين أشار إليها الخليل من غير عزو، وزاد على ذلك «إن أناساً من العرب يجيزون نصب تمييزكم الخبرية»[2] وقد عزا ابن هشام هذا إلى بني تميم[3].

٦- في بعض أسماء الأفعال:

وَيْ:

وي عند الخليل أسم سمي به الفعل في الخبر، فكأنه اسم «اعجب» ثم ابتدأ، قال: «وي: كلمة تعجباً، ويكنى بها عن الويل، تقول: ويك أنك لا تسمع بموعظتي وقال عنترة:

ولقد شفى نفسي وأذهبَ سُقْمَها قِيلُ الفوارس: ويكَ عنترةُ أقدِمِ

---

(١) نفسه: ٥/ ٢٨٦.

(٢) سيبويه: ٣/ ٦١.

(٣)ينظر المغني: ١/ ١٥٨.

ويقال: وي بك يا فلان تهديد، وقال:

وَيْ لا مَّهـا مـن دوّي الجـوّ طالبـةً ولا كهـذا الـذي في الأرض مطلـوبُ

وإنما أراد «وي» مفصولة عن اللام، فلذلك كسر اللام.

وقد تدخل «وي» على كأن المخففة والمشددة قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾[1].

وقد عزا سيبويه إلى الخليل قوله أن «وي» في نحو قوله تعالى ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ مفصولة من «كأن» والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا والله تعالى أعلم[2].

وقد تعدّدتِ الآراء في «ويكأن» من بعد الخليل، فقد ذهب أكثر النحاة مذهبه في كون «وي» مفصوله تقول: «وي» ثم تبتدئ فتقول «كأن»

وهي كلمة يقولها المتقدم على ما كان منه، فكأنهم قالوا: على التندم وي كأنه لا يفلح الكافرون، وأنشدوا[3].

وي كـأنْ مَـنْ يكـن لـه نَـشَبٌ يحـ ـببْ ومَـنْ يفتقـرْ يعـش عـيشَ ضُرِّ

---

(١) ٨/ ٤٤٢ – ٤٤٢ والآية من سورة القصص / ٨٢.

(٢) العين: ٨/ ٤٤٣.

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات: ٢/ ٣٥٤.

ورأى آخرون منهم الفراء «ت ٢٠٧» أن تكون «ويك» موصولة بالكاف وأن منفصلة ومعناه عنده تقرير كقولك: أما ترى.

ومنهم من ذهب إلى أن ويك بمعنى ويك أو ويحك، وجعل أن مفتوحة بفعل مضمر كأنه قال: ويلك اعلم أن الله[1].

والصواب ما ذهب إليه الخليل ومن تابعه، قال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وقال بعض النحويين معنى «ويك» بمعنى ويحك، وقال بعضهم معناه ويلك، وكلا القولين خطأ لأنه كان يجب على هذا القول بان المعنى ويلك اعلم أنه، كما يقال «ويلك أنه» «ويحك أنه» على أنه قد احتج لصاحب هذا القول بان المعنى ويلك اعلم أنه لا يفلح الكافرون، وهذا خطأ أيضاً من جهات:

إحداها حذف اللام من ويلك وحذف اعلم، لان مثل هذا لا يحذف لأنه لا يعرف معناه، وأيضاً فإن المعنى لا يصح لانه لا يدري من خاطبوا بهذا؟

وروي عن بعض أهل التفسير أنه قال معنى ويك: ألم تروا ما نرى، والأحسن في هذا ماروى سيبويه عن الخليل، وهو أن وي منفصلة وهي كلمة يقولها المتندم إذا تنبه على ما كان منه....[2].

(١) ينظر شرح السيرافي على سيبويه ٢ / ١٥٤.

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات: ٢ / ٥٣٣.

٧- في اسماء متنوعة:

أ-حذامِ:

هو عند الخليل اسم مبني على الكسر وهذا مذهب أهل الحجاز ومثله «فَجارِ، وفَساقِ، وخَباثِ» وعلة بنائه عند الخليل أحد أمرين:

الأول: أنها في الأصل نعوت معدولة عن جهاتها، وهي: حاذمة، وفاجرة، وفاسقة، وخبيثة فلما عدلنا حذام عن حاذمة بنيت لأنهم وجدوا حالات المؤنث الكسر، كقولهم أنت عليك،وإليك» [1].

والثاني: «أنّه لمّا صُرف عن جهته حُمل على إعراب الأصوات والحكايات والزجر ونحوه مجروراً كما تقول في زجر البعير: ياه ياه، إنما تضاعف ياه مرتين» [2].

وقد ذكر سيبويه حذام وأشباهها المعدولات عن الصفة، ولم يأت على ما ذكره الخليل [3].

وفي المقتضب إشارة إلى رأي الخليل في علة بناء هذه الأسماء، وهو العدول «إذ لا مرتبة عنده في حط الإعراب بعد ترك الصرف إلا البناء» [4].

---

(١) العين: ٣/ ٢١٤.

(٢) نفسه: ٣/ ٢٠٤.

(٣) سيبويه: ٣/ ٣٧٧.

(٤) المقتضب: ٣/ ٣٢٨-٣٢٩. وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف. ٧٦.

ب- أَجْلَ:

أجل بفتح اللام عند الخليل مصدر لأفعل له، يقال: فعلت ذاك من أجل كذا ومن جراء كذا أي من أجله.

ولك على رأيه طرح «من» فتقول: فعلت ذلك أجل كذا واستشهد بقول عدي بن زيد:

أَجْلَ أَنَّ الله قد فضَّلكُم ... فوقَ مَنْ أحكى بصُلب وإزارِ

ولك حذف اللام والألف، فتقول: أحبك، أي من اجل أنك» [1]. ولم يذكر سيبويه عن نصب أجل على المفعول لأجله شيئاً.

ج- بَجَل:

هي عند الخليل بمعنى: حَسْبُ، واستشهد بقول لبيد:

بجلي الآن من العيش بجل

وبقول الشاعر:

رُدّوا علينا شيخَنا ثُمّ بَجَل........

وهي عنده مبنية على السكون «لاعتماده على حركة الجيم، ولأنها لا تتمكن في التصريف» [2].

وقد ذكر سيبويه لـ(بجل) المعنى الذي ذكره الخليل، ولم يزد [3].

---

(١) العين: ٦ / ١٧٨-١٧٩.

(٢) نفسه: ٣ / ١٣٤.

(٣) ينظر سيبويه: ٤ / ٢٣٤.

د- كذا:

كذا عند الخليل مركبة من «الكاف» للتشبيه، و«ذا» اسم إشارة قال: «كذا وكذا: الكاف فيها للتشبيه، وذا اسم إشارة» [(١)].

وقد علق سيبويه على نحو قولنا له: كذا وكذا درهماً.

وقول تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[(٢)].

بقوله «قال الخليل كأنهم قالوا كالعدد درهماً، والعدد من قرية، فهذا تمثيل، ولم يتكلّم به، وإنّما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد»

وكذا لفظ مبهم في الأشياء بمنزلة «كم» وهو كناية للعدد بمنزلة فلان إذا كنت في الأسماء[(٣)].

هـ- كَيْتَ:

من كنايات العدد التي ذكرها الخليل في العين كيت ورأيه أنَّ التاء في الأصل: هاء التأنيث، أطلقوها، وخفّفوا، واستقبحوا أن يقولوا كية كيه يا هذا [(٤)].

و- كِلاَ:

أسم دال على التثنية عند الخليل، وهو مأخوذ من «كلّ» الدالة على الجمع ولكنّهم فرّقوا بين التثنية والجمع بالتخفيف والتثقيل[(٥)].

---

(١) العين: ٥ / ٢٩٨.

(٢) من سورة الحج / ٤٨ والطلاق / ٨.

(٣) نفسه: ٢ / ١٧٠.

(٤) العين: ٥ / ٢٩٨، سيبويه ٢ / ١٧٠.

(٥) العين: ٥ / ٢٨٠.

ز- كَلاّ:

بالتشديد في أحد معانيها أسم بمعنى «حقا» عند الخليل، كقوله تعـالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[1].

ح- الوحد:

وحده عند الخليل منصوب على الحالية. ومن النحاة من ينصبه، على الظـرف كقوله: جاء زيد وحدَهُ. فهو عندهم (خبر) لا حال.

وأجاز ابن هشام أن يكون منصوباً بفعل مضمر تقديره: أخلفه وحده[2].

٨- في بعض الظروف:

تحدّث الخليل في العين عن أحكام بعض الظروف حديثاً كرّره سيبويه وغـيره فيما بعد بلفظه ومعناه، أو بمعناه فقط ومن ذلك الآتي:

أ- إذ و إذا:

رأى الخليل أن «إذ» ظرف لما مضى من الزمن، وقد يكون عنـده لمـا يـستقبل، و«إذا» لما يستقبل[3].

---

(١) من سورة العلق / ١٥.

(٢) ينظر: الرفدة في معنى كلمة وحده مخطوط بدار الكتب الوطنية العراقيـة بـرقم ٢ / ٥٣. ونسخة مكتبة الموصل مجموعة رقم (٥٧) والكتاب مطبـوع ضـمن الأشباه والنظـائر في النحو لجلال الدين السيوطي: ٤ / ١٢٧ وما بعدها.

(٣) العين: ٨ / ٢٠٥، ٢٠٦.

وإذا أضيفت إلى «إذ» كلمة جعلت غاية للوقت، تنّون، وتجرّ، كقولك: يومئذ، ساعتئذ وكتابتها ملتزمة، فإن وصلتها بكلام يكون صلة، ولا يكون خبراً كقول الشاعر:

عشية إذ يقول بنو لؤي[1]

وقد ذكر الخليل إن «إذ» جاءت ملتزمة في سبع كلمات موقتات هن: «حينئذ، ويومئذ، وليلتئذ، وساعتئذ، وغداتئذٍ، وعامتئذ، وعشيتئذ».

ولم يقل الآنئذ، وإنما خُصّت هذه الكلمات بها لأنَّ أقرب ما يكون في الحال قولك الآن فلما لم يتحول هذا الاسم عن وقت الحال، ولم يتباعد عن ساعتك التي أنت فيه، لم يتمكن ولذلك نصبت في كل وجه، فلما أرادوا أن يتباعدوا بها ويحولوها من حال إلى حال لم تفقد أن يقولوا:

الآنئذ، عكسوا ليعرف بها وقت ما تباعد من الحال فقالوا:

حينئذ، وصار في حدهما اليوم، يومئذ والحروف التي وصفنا على ميزان ذلك هي أصلية، ويقال: زائدة، ولم يفصل الخليل في هذا الخلاف[2].

أما «كأين» فهي عنده في معنى «كم» وقد ذكر أن الكاف مختلف فيه فمن قائل: إنها زايدة والنون بمنزلة التنوين وأصل بنائها: أي، ويقال: بل النون مع أي أصل، والكاف زائدة لازمة كما لزمت «كم» ونحوها[3].

---

(١) نفسه: ٨ / ٢٠٥.
(٢) العين: ٨/ ٤٤١.
(٣) نفسه: ٨ / ٤٤١

أما سيبويه فقد ذكر إن «أيان» بمعنى متى ولم يزد[1] وعزا ليونس أنَّ «كأيّن» بمنزلة «كم».

ومثّل له بـ «كأيّن رجلا قد رأيت» ورأى أن أكثر العرب يتكلّمون بها مع «من» قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾

وزاد أن معناها معنى رب وأن حذفت «مِنْ» مع كأيّن فعربي[2].

د- بعدُ وقبلُ:

بعد ضد قبل، فهي للآخر وقبل للأول، وهما عند الخليل غايتان، بلا تنوين إذا أفردوا، فيقال هو من بعد ومن قبل، فإذا لم يكونا غايتين فهما نصب لأنهما صفة إلى «ظرف» ولك جره بـ «من» ويتحول من الظرفية «الوصفية» إلى الاسمية لانه لا تجتمع صفتان فتقول: من بعدِ زيد ومن قبلِه.

ومن العرب من يصرف بعد، فيقول: بُعداً وسحقاً، ووجه ذلك عند الخليل: أبعده الله وأسحقه والمصروف نصب ليعلم انه منقول من حال إلى حال.

ويجوز عنده هنا الرفع، فيقال: بُعدٌ له وسُحقٌ على الخبرية لمحذوف تقديره قوله له، فإذا أدخلنا الألف واللام قلنا:

البعدَ له، والسّحقُ له بالضم.

---

(١) ينظر سيبويه: ٤ / ٢٣٥.

(٢) من سورة الحج / ٤٨.

والنصب عند الخليل في القياس جائز على معنى:

أنزل اللهُ البعدَ له والسّحقَ له[1].

هـ- حَيْثُ:

للعرب في «حيث» لغتان: اللغة العالية «حيث» بضم الثاء ورفع الاسم بعدها، والثانية «حوث» وهي تميمة[2].

وقد ذكر سيبويه إبدال يائها واواً ولم يشر إلى الخليل.

ورأى ثعلب (ت٢٩١هـ) أنهم ضمّوها لأنها تدلّ على محذوف مثل: قبلُ وبعدُ[3].

و- فوقُ:

فوق: هو صفة «ظرف» اسم عند الخليل، فإن جعلته صفة ونصبته فقلت: «تحت عبد الله، وفوق زيد» نصب لأنه صفته، وإن صيّرته إسماً رفعته فقلت:

فوقُهُ رأسُه، صار رفعاً ههنا لأنه هو الرأس نفسه، ورفعت كل واحد منهما بصاحبه[4].

---

(١) العين: ٢/ ٣٠٥و ٥/ ١٦٦.

(٢) ينظر سيبويه: ٢/ ١٩٩ – ٤/ ٢٣٣

(٣) ينظر: مجالس ثعلب: ٥٥٨.

(٤) العين: ٣/ ٢٨٥.

وقد ذكر سيبويه تمكّن هذا الظرف وغيره معزوّاً إلى الخليل وعزا إليه أيضاً القول بأن من العرب من يبنيه على الضم فيقول: من فوقُ، ومن تحتُ. تشبيهاً بقبلُ وبعد[1].

ز. مُنْذُ:

ظرف زمان، والنون والذال فيها أصليتان، وقد تحذف النون في لغة، وهو مبني، وعلّة بنائه عند الخليل: «أنه مأخوذة من قولك «من إذ» وكذلك معناها من الزمان، إذا قلت: منذ كان، كان معناه: من إذ كان ذلك، فلما كثر في الكلام طرحت همزتها وجلتا كلمة واحدة، ورفعت على توهم الغاية»[2].

وقد ذكر سيبويه إن علّة بنائها كونها للغاية من غير عزو، وأجاز الجرَّ بها «لأنّها بمنزلة «مِنْ» في الأيام»[3].

ح ـ ثَمَّ:

بفتح الثاء وفتح الميم

رأى الخليل أن «ثم» بفتح الثاء اسم يشار به إلى المكان القرب فهي بمعنى «هناك» أو البعيد بمعنى «هناك»[4].

ولم يذكر سيبويه لـ«ثم» شيئاً من ذلك.

---

(1) ينظر سيبويه: 3/ 289 و 4/ 223 وينظر الهمع: 1/ 210.

(2) العين: 8/ 192.

(3) سيبويه: 1/ 17.

(4) العين: 8/ 218.

ثانياً: في الأفعال

تدخل أكثر آراء الخليل في الأفعال في باب التصريف وقضايا التصريف في العين واسعة جداً تحتاج إلى دراسة مستقلة، أما المسائل التي أثارها الخليل عن الفعل من حيث إعرابه، أو بناؤه، أو عمله أو غير ذلك مما يدخل في باب النحو فقليلة لا تتعدّى بضعة أفعال، وله أقوال في الفعل سترد إن شاء في بحثنا عن التراكيب النحوية في العين أما ما وقفت عليه من حديث الخليل في الفعل فيتّحدد في الآتي:

١ – عسى:

عدَّ الخليل «عسى» فعلاً يستعمل منه الماضي وأميت ما سواه من وجوه الفعل، فلا يأتي منه «يفعل» ولا «فاعل» ولا «مفعول» و هو بذلك مذهب مَنْ يرى أنّه فعل ناقص[1].

قال: «وأهل النحو يقولون إنّه فعل ناقص ونقصانه أنك لا تقول منه فَعَلَ يفعلُ، وليس مثله، ألا ترى أنك تقول لستَ ولا تقول: لاسَ يليسُ وعسى في

---

(١) خلاصة اختلاف النحاة في ماهية (عسى) من حيث فعليتها أو حرفيتها يتحدد في ثلاثة أقوال:

الأول: أنها فعل دائماً وهو قول الخليل، وجمهور النحاة لاتصالها بتاء التأنيث الساكنة، وبضمائر الرفع البارزة.

الثاني: أنها حرف مطلقاً وهو قول الكوفيين، تابعهم ابن السراج وأبو علي.

والثالث: هو قول سيبويه.

الناس بمنزلة لعلّ وهي كلمة مَطمعةٍ، ويُستعمل منه الماضي فيقال: عسيت، وعسيا، وعسوا وعسين – لغة – وأميت ما سواه من وجه الفعل ولا يقال: يفعل، ولا فاعل ولا مفعول»[١].

ورأى سيبويه وتابعه المبرد أن عسى تعمل عمل كان وأخواتها، فالمرفوع بعدها اسم، المصدر المؤول خبرها، وكذلك الجملة بعدها، وقد أطلق سيبويه على أسمها بأنه «فاعل» وكذلك فعل المبرد الذي رأى أن خبرها «مفعول».

فلا يقال عند سيبويه:

«عسيت الفعل، ولا عسيت للفعل».

الأول: أن تكون بمنزل «لعل» فهي حينئذ حرف «للطمع والإشفاق» [٢].

ب- ليس:

ليس عن الخليل كما يتضح من حديثه في «عسى» فعل، وهي عنده «كلمة جحود، معناها: لا أيس»[٣] فطرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء ودليله قول العرب:

(١) العين: ٢/ ٢٠٠-٢٠١.

(٢) سيبويه: ٤/ ٢٣٣، وقد عبّر الخليل عن ذلك بقوله: «وعسى في الناس بمنزلة لعل وهي كلمة مطمعةٍ».

(٣) قال الخليل: «ليس معناها لا أيس، أي لا وجد وأن أيس كلمة قد أميت» ينظر العين: ٧/ ٣٣٠.

ائتني به من حيث أيس، وليس، ومعناه: من حيث هو ولا هو[١].

ولم يزد سيبويه في الكتاب عن قوله إن «ليس نفي»[٢]

وقد نُقل عن ابن السراج (ت ٣١٦هـ) وتابعه جماعة: أنَّ ليس حرف بمنزلة ما[٣].

ج- ما عدا:

«نصّ الخليل على أنها فعل ينصب ما بعده والتقدير عنده في نحو: ما رأيت أحداً ما عدا زيداً، أي: ما جاوز زيداً، فمعنى عدا: جاوز من قولك: لا يعدونك هذا أي: لا يجاوزنك.

ورأى أنها على معنى «سوى» إذا حذفت ما.

تقول: ما رأيت أحداً عدا زيدٍ[٤].

وقد ذكر سيبويه ما قاله الخليل من غير عزو ومثّل لذلك بخلا الجارة ما لم تسبق بـ «ما»[٥] ورأى المبرد أنها فعل فحسب[٦].

---

(١) العين: ٣/ ٣٠٠. (٢) سيبويه: ٣/ ٢٣٣.

(٣) لم أجد في الأصول ما يشير إلى ذلك، فلا ذكر لـ (ليس) في الحروف التي جاءت للمعاني مما كان على ثلاثة أحرف، وقد تحدث ابن السراج عن عمل «ما» عمل ليس فهي أي: «ما» تجري – عنده – مجرى ليس في لغة أهل الحجاز، شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي كما أنها نفي».

(٤) العين: ٢/ ٢١٣. (٥) سيبويه: ٢/ ٣٤٩– ٣٥١.

(٦) المقتضب: ٤/ ٤٢٦.

ثالثاً: في الحروف

يرى الخليل أن كلَّ كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تُسمّى حرفاً، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر مثل حتى، وهل، وبل، ولعل[١].

أما سيبويه فلم يغفل دور الحرف في بناء الجملة بوصفه أداة إضافة وربط بين معنى الفعل الذي تعلّق به، ومعنى الإسم المجرور، فرأى أنَّ الحرف «يأتي لمعنى» يختلف عن المعنى الذي جاء له كل من الإسم والفعل قال:

وأمَّا ما جاء لمعنى وليس باسم، ولا فعل، فنحو: ثم وسوف، و واو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا[٢].

وواضح من عبارة سيبويه أنّه لا يشير إلى طبيعة هذا المدول عليه بالحرف، ودلالة الحرف منفرداً على معنى، أو عدم دلالته على ذلك محلّ خلاف بين النحاة، فمنهم من رأى رأي سيبويه[٣]. ومنهم من رأى أن الحرف «ما أوجد معنى في غيره»[٤] أو أنه دال علي معنى ثابت في لفظ غيره[٥].

ومعناه لا يدرك إلا ضمن سياق ما، فليس له واقع معنوي سابق على عملية التركيب بخلاف الاسم أو الفعل، ولهذا تداخلت معاني بعض الحروف وحلَّ بعضُها محلَّ الآخر، وقيل بتضمّن بعضها معنى بعض.

---

(١) العين: ٣ / ٢١٠–٢١١.

(٢) سيبويه: ١ / ١٢.

(٣) ينظر: الحروف والأصوات في العربية في مباحث القدماء المحدثين ص ٢١٠.

(٤) نفسه: ٢١٠.

(٥) شرح الكافية: ١ / ٩–١٠.

وقد وردت في العين مسائل تتعلق ببعض الحروف، من حيث معانيها وهي داخل السياق أو نيابة بعضها عن بعض، أو زيادتها، أو حذفها، أو غير ذلك من القضايا، ولنا أن نعرض ذلك مفصلاً في الصفحات الآتية.(١)

١- «أل» التعريف:

تنسب أكثر المصادر إلى الخليل قوله إن «أل» التعريف ثنائية الوضع بمنزلة «قد» و«هل» وهي مختصة بالأسماء دلالة على تمكن الإسمية في الاسم تمام التمكن قال سيبويه:

«وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد، وأن ليست واحدة منها منفصلة عن الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله:

أأريد ولكن الألف كألف: أيم في: أيم الله هي موصولة كما أن ألف «أيم» موصولة حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه»(٢).

وقد نسب إلى الخليل أيضاً القول بزيادة «أل» في كل علم فارقت وضعه ولازمته نحو: اليسع، والعزى، والنعمان، والعباس وغير ذلك (٣).

كما حكت المصادر خلافاً بين الخليل وسيبويه في بنية «أل» هي أحادية الوضع أم ثنائية، فقيل إن رأي الخليل أنها ثنائية الوضع بمنزلة «قد» وان رأي سيبويه أنها أحادية الوضع(٤).

---

(١) رتبناها – أعني الحروف – على حروف المعجم ليسهل تناولها.

(٢) سيبويه: ٣ / ٣٢٤. (٣) نفسه: ٢ / ١٠١.

(٤) ينظر هذا الخلاف في شرح: شرح المفصل ٩ / ١٧ وما بعدها، التسهيل لابن مالك ٤٢، والهمع: ١ / ٧٨ وما بعدها.

ولم أجد في العين إلا إشارة الخليل إلى أن الألف واللام في نحو «اليسع» زائدتان[١] كذلك لم أجد ما يؤيد مخالفة سيبويه لأستاذه في طبيعة «أل» إذ يرى سيبويه أنها حرف بمنزلة قد وسوف[٢].

٢- ألَا:

ذكر النحاة لـ «ألا» بفتح الهمزة والتخفيف خمسة أوجه هي:

للتنبيه، فتدلّ على تحقّق ما بعدها، يقول المعربون فيها: حرف استفتاح، وقد ورد إبدالها «هاء» فتصير «هلا» قرأ ابن عباس، وأبو جعفر، والكسائي وغيرهم: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ بالهمز وتخفيف اللام، وقرأ الاعمش: «هلا اسجدوا» بالقلب والتخفيف[٣].

- للتوبيخ والانكار.
- للتمني. للاستفهام عن المنفي.
- للعرض والتحضيض.

وقد نصَّ الخليل في العين على نوعين هما: مجيئها للعرض والتحضيض، وللتنبيه: قال: معناها في حالٍ: هلا، وفي حالٍ: تنفي كقولك: ألا أكرم زيداً، وتكون «ألا صلة بابتداء الكلام».

(١) العين: ٢ / ٢٠٣. (٢) سيبويه: ٤ / ١٧٤.

(٣) من سورة النمل / ٢٥ وينظر: البحر المحيط ٧ / ٦٨ والكشاف ٤ / ٤٥١.

كأنها تنبيه للمخاطب، وقد تردف «ألا» بلا أخر فيقال: الا لا، كما قال:

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفِهِ وقال: ألا لا من سبيلٍ إلى هند

ويقال للرجل: هل كان كذا وكذا فيقول: ألاَ لا.

وقال: ألا لا من سبيل إلى هند «ألا» تنبيها و «لا» نفياً[1].

وقد ذكر سيبويه مجيئها للتمني وللتنبيه، وللتحضيض، ورأى أنَّها في التمني تعمل فيما بعدها نحو: ألا غلام لي، ألا ماء بارداً وقول حسان بن ثابت:

ألا طعانَ ولا أرسانَ عاديةٍ إلاّ تجشؤُكُم عندَ التنانيرِ[2]

وهي هنا لا النافية لجنس دخلت عليها ألف الاستفهام للتقرير، فلم تغير من عملها شيئاً:

قال سيبويه:

وسألت الخليل - رحمه الله- عن قوله:

ألاَ رجلاً جزاه اللهُ خيراً يدلُّ على محصّلةٍ تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك كأنه قال: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً[3].

---

(١) العين: ٨ / ٣٥٢.

(٢) سيبويه: ٢ / ٣٠٦ وينظر ص ٣٠٧.

(٣) نفسه: ٢ / ٣٠٨. فهي في البيت للتحضيض.

وأما كونها للتمني فلم يزد سيبويه عن قوله: «وأما «ألا» فتنبيه، تقول: إلا أنه ذاهب، إلا: بلى»[1]

وفي اللسان عن الكسائي «أن ألا تكون تنبيهاً ويكون بعدها أمر أو نهي»، أو أخبار تقول من ذلك:

ألا تقم، ألا زيداً قام والواقع أن ما بعدها طلب بكل أنواعه «سواء كان الطلب أمراً، أو نهياً، أو استفهامياً... أو غير ذلك...».

زد على ذلك أن الصور التي ترد فيها إلا متعددة فقد يليها مفرد، وقد تليها جملة اسمية أو منسوخة أو فعلية خبرية، أو طلبية أو غير ذلك من الصور.

٣- إلّا:

إلا بالكسر والتشديد- عند النحاة على أربعة أوجه:

- للاستثناء

- وبمنزلة «غير» فيوصف بها.

- وعاطفة بمنزلة الواو، وقد نسبه ابن هشام إلى جماعة منهم «الفراء» وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾[2].

---

(١) سيبويه: ٤ / ٢٣٥.

(٢) من سورة النمل ١٠/ ١١

وزائدة، وحملوا عليه قول الشاعر:

أرى الدّهرَ إلاّ منجنوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعذباً

وقد نصّ الخليل في العين على كونها للاستثناء كقولك: ما رأيت أحداً إلا زيداً.. ويكون إيجابا بالشيء يؤكده، فيكون معناها معنى «لكن» كقولك: «زيد إلى خير واد إلا أني أخذ بالفضل، وقال:

وجارةُ البيت أراها محرّمَا

كما يراها اللهُ إلا أنّما

مكارمُ السعي لمن تكّرما».

وتقول شتمني زيد إلا أني عفوت عنه، تريد: و «لكن» عفوت عنه[1]. وقد ذكر سيبويه كونها حرف استثناء، وإنها بمعنى «لكن» عفوت عنه[1] ورأى معناها هذا في القرآن كثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[2]

أي ولكن من رحم.

وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾[3].

---

(١) العين: ٨ / ٣٥٢- ٣٥٣.

(٢) من سورة هود / ٤٣.

(٣) من سورة يونس / ٩٨.

أما كونها عاطفة، فلم يجز أكثر النحاة، وما نسب إلى الفراء مردود بقوله:

«قال بعض النحويين إن «إلا» في اللغة بمنزلة الواو، وجعلوا منه قول الله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾»[1]

أي: ولا الذين ظلموا.

ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا لأني لا أجيز: قام الناس ألا عبد الله، وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا وقد أراه جائز أن تقول: عليك ألف سوى ألف آخرَ، فإن وصفت إلا في هذا الموضع صلحت وكانت «إلا» في تأويل ما قولوا، فأما مجردة قد استثنى قليلها من كثيرها فلا. وأما كونها زائدة، وشاهد ذلك ما ذكره النحاة من قول الشاعر، فهو يصح إذا كانت رواية البيت:

أرى الدهر، وهو ما لم يتفق عليه، إذ الرواية المشهورة.

«وما الدهر إلا منجنونا».

وحينئذ لا شاهد فيه على زيادة إلّا[2].

٤ - ألّا:

ألا عند الخليل: جمع «أن» و«لا» وكذلك «لئلّا» هي لأنْ لا، تقول: أمرتك ألا تفعل ذلك، ولكن النون تدغم في اللام، وفي لغة تتبين، ولا بد لـ «ألا» في اللغتين من غنّة[3].

---

(١) من سورة البقرة ١٥٠.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٩٢، والمغني: ١ / ٦٨.

(٣) العين: ٨ / ٣٥٢.

وقد ذكر سيبويه لـ «ألا» معنى التحضيض[١] والعرض[٢] ولم يشر إلى طبيعة تركيبها ولا إلى العلاقة بينها وبين «لئلا».

٥- إمّا لا:

إمّا مركّبة عند الخليل من (أن وما) وقد تحذف «ما» وقد تدغم النون فيها و«لا» نافية، وهي عنده في نحو قولهم «أما» لا فافعل كذا، فإنما هو إن لا تفعل ذاك فافعل ذا، ولكنّهم لمّا جمعوا هؤلاء الأحرف فصرن في مجرى اللفظ مثقلة، فصار «لا» في آخرها كأنه عجز كلمة فيها ضمير ما ذكرت لك في كلام طلبت فيه شيئاً فرد عليك أمرك، فقلت.

وقد صارت هذه المسألة محل خلاف بين النحاة فرأي البصريين أنها تعمل في الجزأين في الاسم نصباً وفي الخبر رفعاً، ومذهب الكوفيين أنها لا عمل في الخبر، وهو باق على رفعه الذي كان قبل دخول «إن» وهو خبر المبتدأ ولكل من الفريقين حججه[٣].

ب- حكم فتح الهمزة أو كسرها:

وقد لخصه الخليل بقوله: «فإذا كانت مبتدأ ليس قبلها شيء يعتمد عليه، أو كانت مستأنفة بعد كلام قد تمّ ومضى فأتيت بها لأمر يعتمد عليه كسرت

---

(١) نظر سيبويه: ١ / ٩٨، ١ / ٢٩٨. (٢) نفسه: ١/ ٢٦٨.

(٣) العين: ٨ / ٣٩٧.

الألف، وفيما سوى ذلك تنصب ألفها[1]. وهو من أظهر الآراء، وأسلسها، وأبعدها عن التكلف الذي أسرف فيه المتأخرون من قولهم بمواضع وجوب الكسر أو وجوب الفتح، أو جواز الوجهين وترجيح الكسر، أو ترجيح الفتح أو جواز الوجهين من غير ترجيح، مما يكد الذهن ويعيق الفهم.

وقد ذكر سيبويه وجوها عزاها إلى الخليل ولم ترد في العين[2].

ج- حكم تخفيف همزة أن المفتوحة الهمزة:

وضابطه عند الخليل هو أنه إذ وقعت على الأسماء والصفات فهي مشددة، وإذا وقعت على اسم أو فعل لا يتمكن في صفة أو تصريف فخففها، تقول: بلغني أن قد كان كذا، يخفّف من أجل «كان» لأنها فعل، ولولا «قد» لم يحسن على حال مع الفعل حتى إلا لا فافعل ذا[3].

وقد أوضح سيبويه رأي أستاذه هذا بقوله:

«وسألت الخليل عن إنّما، وأنّما، وكأنّما، وحيثما، وأمّا في قولك: إمّا تفعل، وأمّا أن لا تفعل، فقال: هن حكايات، لأنَّ ما هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت، ألا ترى أنها لم تغير «حيث» عن أن يكون فيها اللغتان: الضم والفتح وإنّما تدخل لتمنع أن من النصب، ولتدخل حيث في الجزاء، فجاءت مغيّرة، ولم تجيء كموت في «حضر» ولا لغواً...»[4].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٢) وشرح المفصل: ١/ ١٠٢.

(٢) ينظر في سيبويه: ٣/ ١١٩ وما بعدها و ١٤٢ وما بعدها.

(٣) العين: ٨/ ٣٥١.

(٤) سيبويه: ٣/ ٣٣١.

٦- إنّ– و أنّ:

استوفى الخليل أغلب الأحكام الخاصة بهاتين الأداتين ممّا هو مذكور في كتب النحاة من بعده، ومن ذلك نسوق الآتي:

أ – في عملها: هي عند الخليل «تنصب الأسماء» (١) وواضح من عبارته أنّ عملها مقصور في الاسم ولم يذكر شيئاً من عملها في الخبر، ونسب سيبويه إليه القول إنها تعمل النصب والرفع كما عملت (كان) الرفع والنصب، قال: «وزعم الخليل أنها عملت عملين:

الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد، إلاّ أنّه ليس لك أن تقول: كان أخوك عبد الله، تريد كان عبد الله أخوك، لأنها تصرّف تصرّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس و(ما) فلم يجروها مجراها، لكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال»(٢).

نعتمد على «ما» أو على الهاء في قولك: إنما كان زيد غائبا.. كذلك ينبغي أنه كان كذا فشددها إذا اعتمدت على اسم(٣).

---

(١) العين: ٨ / ٣٧٩.   (٢) من سورة هود / ١١

(٣) يقرأ بتشديد النون ونصب «كلا» وهو الأصل وعليه الجمهور، وقرأ الحرميان وأبو بكر بأسكان النون ونصب «كلاً» أيضاً وواضح من كلام الخليل أنه لا يميل إلى ذلك وقد تابعه سيبويه. ينظر سيبويه ٢ / ١٣١ وغيث النفع ٢٧٥. والنشر ٢/ ٣٩٩ والبحر المحيط ٨ / ٤٥٤ والإنصاف مسالة «٢٤».

د- حكم تخفيف همزة إن المكسورة الهمزة:

أمّا مكسورة الهمزة ففيها على رأي الخليل لغتان، فأمّا من خفّف فإنّه يرفع بها إلا أن أناساً من أهل الحجاز يخففون على توهّم الثقيلة وقرئ: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ خففوا ونصبوا «كلاً»(١)

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٢).

فقد ذكر الخليل أن مَنْ خفف بلغة الذين يخففون ويرفعون فذلك وجه ومنهم من يجعل اللام موضع «إلا» ويجعل «إن» جحداً، على تفسير: ما هذان إلا ساحران، وقال الشاعر:

أمسى أبانُ ذليلاً بعدَ عزَّتِهِ وإنَّ أبانَ لمن أعلاجِ سوراءِ

هـ- مجيء «إن» في موضع «أجل»:

قال الخليل:

«ويقال تكون «إن» في موضع «أجل» فيكسرون وينقلون، فإذا وقفوا في هذا المعنى قالوا: إنه.. تكون الهاء صلة في الوقوف، وتسقط الهاء إذا صرفوا.. وبلغنا

---

(١) من سورة هود / ١١١.

(٢) من سورة طه / ٦٣، قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر، وأبو جعفر، ويعقوب بالتشديد وقرأ كثير بالتخفيف وتشديد نون «هذان» وقرأ حفص بتخفيف النون في «أن» و«هذان» وعزاه المبرد إلى الخليل، ولم ينص عليها هنا، وقرأ أبو عمرو بتشديد النون ونصب هذين ينظر المقتضب٣ / ٢٦٤. والنشر ٢/ ٣٠٨ والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥.

عبد الله بن الزبير أن أعرابياً أتاه فسأله فحرمه، فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبها، أي: أجل»[1].

وقد ذكر سيبويه قول الخليل في مجيء «إنَّ» بمعنى «اجل» واستشهد له بقوله عبد الله بن قيس الرقيات:[2].

بَكَرَ العواذلُ في الصّبو ح يلمنني والومهنَّه
ويقلْنَ شيبٌ قد علا كَ وقد كبرت فقلتُ: إنّه

٧- أن المصدرية:

شّبه الخليل «أنْ» المصدرية بنصف اسم وتمامه بفعل فهي والفعل عنده اسم واحد كقولك:

احب أن ألقاكَ أي: أحب لقاءك، فصار «أن» و «ألقاكَ» في الميزان اسماً واحداً[3] وقد ذكر سيبويه هذا المعنى نفسه، مشّبهاً صلة «أن» بالفعل، بالذي وصلتها قال:

---

(١) العين ٨/ ٣٩٧ وأعلم أن هذا التفسير لم يذكر إلا عند الخليل فيما أعلم وقد جعل بعض النحاة «إن» هنا بمعنى «نعم» ومنهم من جعل اللام داخلة على مبتدأ محذوف على تقدير: إنْ هذان لهما ساحران وإن بمعنى نعم وحمله بعضهم على كون اسم إن ضمير الأمر والشأن محذوفاً، وهذان مبتدأ وساحران خبره واللام زائدة في الخبر، والجملة في موضع خبر «إن» وقد رد ابن عصفور هذه الآراء ينظر: شرح الجمل لأبن عصفور ١/ ٤٤٥-٤٤٦.

(٢) سيبويه: ٣/ ١٥١. وينظر: ٤/ ١٦٢.

(٣) العين: ٨/ ٣٩٦.

«إن بمنزلة الذي تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسماً، فيصبح: يريد أن يفعل بمنزلة: يريد الفعل...»[١].

٨- إنْ بكسر الهمزة وسكون النون:

ذكر الخليل زيادة على ما ذكره من معنى لـ «عن» في كونها مخفّفة من الثقيلة، معنيين آخرين.

الأول: كونها حرف مجازاة في الشرط.

والثاني: كونها حرف جحود بمنزلة «ما» وإنْ خفيفة: حرف مجازاة في الشرط... وجحود بمنزلة «ما» كقولك: أن لقيت ذلك، أي: ما لقيت.»[٢].

٩ – أيْ:

ذكر الخليل لـ «أي» مفتوحة الهمزة مخففة الياء معنيين[٣]:

الأول: أنها للنداء، تقول:

أي فلان، وقد يمدّ: آي فلان.

والثاني: أنها تكون تفسيراً للمعاني أي: كذا وكذا.

وقد ذكر سيبويه مجيئها للنداء ولم يمثّل[٤].

وذكر كونها مضمرة عرضاً[٥] من غير أن يشير إلى أستاذه بشيء.

---

(١) سيبويه: ٤/ ٢٢٨–و ٣/ ١١٩. (٢) العين: ٨/ ٣٦٩.

(٣) نفسه: ٨/ ٤٤٠. (٤) ينظر سيبويه: ٢/ ٢٢٩.

(٥) ينظر سيبويه: ٣/ ١٢٤.

١٠ – إيْ:

ذكر الخليل أن «إي» بكسر الهمزة وتخفيف الياء حرف جواب يليه اليمين.

وقال: تدخل – يعني – إي – في اليمين كصلةٍ وافتتاح ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[١]. المعنى: نعم والله[٢]

وقد ذكر سيبويه لـ «إي» هذا المعنى ولم يعزه[٣].

وفي شرح السيرافي أن في «لفظ إي ثلاثة أوجه منهم من يقول: إي الله لافعلَنَّ فيفتح الياء لاجتماع الساكنين.

ومنهم من يقول: إيْ الله لافعلن فيثبت الياء ساكنة، وبعد اللام مشدّدة، كما قال: ها الله.

ومنهم من سيقط الياء فيقول: إلله لافعلَنَّ بهمزة مكسورة بعدها لام مشدّدة[٤].

١١ – ثُمَّ:

رأي الخليل أن «ثُمّ» بضم الثاء: «حرف من حروف النسق لا تشرك ما قبلها بما بعدها، إلا أنها تبين الآخر من الأول: ومنهم من يلزمها هاء التأنيث فيقول: ثمّتَ كان كذا وكذا.

---

(١) من سورة يونس / ٥٣.
(٢) العين: ٨/ ٤٤٠.
(٣) ينظر سيبويه: ٣ / ٤٩٩.
(٤) شرح السيرافي: ٣ / ٥٠٠– ٥١٠ وينظر التهذيب أي ١٥ / ٦٥٧.

قال:

ثمَّتَ جئتُ حيَّةً أصتما أرقمَ يسقي مَنْ يُعادي السُّمّا

وقد ذهب سيبويه إلى أنها بمعنى «الواو» وعلى هذا فإنها تشرك ما قبلها فيما بعدها خلافاً للخليل غير أنّه استدرك ثانية فرأى أنّها بمنزلة الفاء إلاّ أنَّ الفاء أكثر في كلامهم [1]. وعلى ذلك فإنها تبين الآخر من الأول أيْ أنَّ فيها معنى الترتيب كما ذهب الخليل وزاد سيبويه معنى أخر لـ «ثم» وهو مجيئها بمعنى واو القسم، تقول: «واللهِ ثم اللهِ لأفعلَنَّ، وباللهِ ثُمَّ اللهِ لافعلَنَّ، فثُم ههنا بمنزلة الواو» [2].

١٢- حاشا:

يذكر النحاة لـ «حاشا» ثلاثة اوجه [3]:

الأول: أن تكون فعلاً متعدّياً متصرفاً كقول الرسول ﷺ: «أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة».

والثاني: أن تكون تنزيهيه كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾

والثالث: أن تكون للاستثناء.

---

(١) سيبويه: ١ / ٢٩١.

(٢) نفسه: ٣ / ٥٠١.

(٣) في شرح اللمحة: ٣ / ١٨٣ يقال فيها: حاشا بألفين، و«حاشا» بحذف الثانية، «وحَشَا» بحذف الأول.

وقد اختلفوا في أوجهها الثلاثة على مذاهب [١].

فكونها فعلاً بنكرة سيبويه واكثر البصريين:

ورأي الفراء (ت٢٠٧هـ) والأخفش (ت٢١١هـ) وأبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) والمازني (ت٢٤٩هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ) والزجاج (ت٣١٠هـ) وغيرهم: أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً [٢].

وقد اختلفوا في ماهية «حاشا» التنزيهية.

فقال بعضهم بفعليتها وعليه الكوفيون والمبرد وابن جني (٣٩٢هـ).

وقال آخرون: إنها اسم فعل بمعنى أتبرأ [٣].

ولم يذكر سيبويه أو غيره قولاً للخليل في «حاشا».

«وفي العين يعبّرُ الخليل عن حاشا تعبيراً دقيقاً فيرى أنّه: كلمةُ استثناء وربّما ضُمَّ إليها لا الصفة، قال تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾».

وقال النابغة:

وما أحاشي مِنَ الأقوامِ مِنْ أحدِ [٤]

---

(١) تنظر في سيبويه: ٠/ ٣٤٩ وشرح المفصل ٢/ ٨٢ – ٨٤ والإنصاف المسالة "٣٧" والمغني ١/ ١٠٩، الهمع ١ / ١٣٠.

(٢) ينظر المغني: ١ / ١١٠.

(٣) المغني: ١/ ١١٠.

(٤) العين: ٣ / ٢٦٢.

فعبارة «كلمة استثناء» تعني أنها في الاستثناء قد تكون حرفا أو تكون اسماً أو فعلاً وهذا ما لم تخرج عنه أراء النحاة في إطارها العام بعد الخليل.

من هنا تبدو مخالفة سيبويه لأستاذه، فالأول يصرُّ على أنّها للاستثناء ليست باسم ولكنّها حرفُ يجرُّ ما بعده كما تجرُّ «حتى» ما بعدها وفيه معنى الاستثناء»[1] في حين يقترب المبرد من رأي الخليل فيرى أنّها حرفٌ أو فعل ولكنّه يعزو القول بفعليتها إلى أبي عمر الجرمي ويستشهد بقول النابغة المذكور في العين ويرى أن الدليل على كونها فعلاً دخول اللام عليها ويعني باللام ما عناه الخليل بلام الصفة ولو كانت حرفاً لم تدخل على حرف [2].

١٣ — رُبَّ:

عبَّر الخليل خير تعبير عن وظيفة ربَّ في السياق فرأى أنها كلمة تفرد واحدا من جميع يقع على وحده يعني الجميع، كقولك ربَّ خيرٍ لقيته ويقال: ربَّما كان ذلك وكلٌّ يخفِّفُ الباء:

كقوله:

ألا رُبَّ ناصرٍ لكَ من لؤيٍّ كريمٍ لو تُناديه أجابا

(١) سيبويه: ٢ / ٣٠٩.

(٢) ينظر الانتصار في الرد على المبرد في نقده سيبويه لابن ولاد مخطوطة ورقة ١٨٧ عن المقتضب: ٤ / ٤٩٢..

وقد ذكر سيبويه أحكاماً مفصلة لـ «ربَّ» [١] وكذلك فعل المبرد [٢]. ولم يـذكر شيئاً عن «ربما» ولا عن تخفيف الباء مما ذكره سيبويه.

١٤ ـ قَدْ:

من أشهر المعاني التي يوردها النحاة لـ «قد» كونها:

- للتوقع مع المضارع:
- ولتقريب الماضي من الحال.
- وللتقليل وهو ضربان، تقليل وقوع الفعل أو تقليل متعلّقه.
- وللتكثير قاله سيبويه في قول الهذلي الآتي.
- وللتحقيق.

وقد نصَّ الخليل على كونها للتحقيق والتوكيد، وعبارته في ذلك قوله:

إنها – يعني قد – حرف يوجب الشيء كقولك: قد كان كذا وكذا والخبر أن تقول: كان كذا وكذا فأدخل قد توكيداً للتصديق ذلك [٣].

(١) العين: ٨ / ٢٥٨.

(٢) من النحاة من يرى أن رب للتكثير لا للتقليل ويستشهد لذلك بشواهد متعددة ولا نراها كذلك فهي للتكثير غالباً، ولكنها تستعمل للتقليل أيضاً ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٠٤ – ١٠٥.

(٣) العين ٥ / ١٦.

ورأى أيضاً أنها قد تكون للتكثير أو التوقع وعبارته في ذلك قوله قد تكون في موضع تشبه «ربّما» وعندها تميل فقد إلى الشك إذا كانت مع العوامل [١].

ورأى سيبويه أنها تكون بمنزلة «ربّما» مستشهداً بقول الهذلي[٢].

قد أترك القِرنَ مُصفرّاً أناملُهُ كأنّ أثوابَهُ مُجّتْ بِفرصادِ

وعليه أيضاً المبرد [٣]. ولم يذكرها الخليل.

وعبارات الخليل أخصر فقد استوفى معاني «قد» في التوقع والتحقيق والتكثير والتقليل والتوكيد، أما كونها للتقريب فواضح من قوله عنها: «حرف يوجب الشيء كقولك قد كان كذا وكذا» لأنّ توكيد الماضي تقريبه. أمّا كونها «للتقليل» فإنّ أفادة التقليل تتحدّد من مضمون السياق.

١٥- كلاّ:

كلا بالتشديد اسم وحرف. وقد مرّت في الأسماء، أما كونها حرفاً فهي عند الخليل للنفي [٤]. كقول تعالى: ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ۝ كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ۝﴾[٥].

وهي عند سيبويه حرف للردع والزجر [٦].

---

(١) نفسه: ٥ / ١٦.

(٢) سيبويه: ٤/ ٢٢٤.

(٣) المقتضب: ١ / ٤٣.

(٤) العين ٥ / ٤٠٧.

(٥) من سورة المعارج / ٣٨–٣٩.

(٦) سيبويه: ٤/ ٢٣٥.

١٦- لا:

من المعاني التي أوردها الخليل لـ «لا» كونها للنفي ورأى أنها قد «تجيء» زائدة، وإنّما تزيدها العرب -عنده- مع اليمين كقولك:

لا أقسم بالله لا كرمتك. تريد: لا أقسم بالله.

وقد تطرحها العرب وهي منّوية، كقولك:

والله أضربك تريد: لا أضربك

قالت الخنساء:

فآليت آسي على هالك وأسأل باكية مالها

أي: آليت لا آسي ولا أسأل[1].

وعنده أنك إذا قلت: «لا والله أكرمك أبين فإذا قلت: لا والله لا أكرمك كان المعنى واحداً، وفي القرآن: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ وفي قراءة أخرى: أن تسجد[2].

والمعنى واحد - ونقول:

أتيتك لتغضب عليّ.. أي لئلا تغضب عليّ.

---

(١) العين: ٨ / ٣٤٩.

(٢) انظر الجامع لاحكام القرآن للقرطبي: ٣ / ٢٦٠٦.

وقال ذو الرمّة:

كـــأنّهنّ خـــوافي أجـــدلٍ قَـــرِمٍ وَلَّى ليـــسبقَهُ بـــالأمعزِ الخَـــربُ

أي لئلا يسبقه.

وقال:

مـا كـان يَـرْضَى رسـولُ اللهِ فعلَهـمُ والطيبـانِ أبـو بكـر ولا عُمَـرُ

صار «لا» صلة زائدة، لأنَّ معناه: والطيبان أبو بكر، وعمر ولـو قلـت: كـان يرضى رسول الله فعلهم والطيبان أبو بكر ولا عمـر لكـان محـالاً لأن الكـلام في الأول واجب حسن لأنه جحود، وفي الثاني متناقض [١].

وقد أورد سيبويه ما ذكـره الخليـل، ولم يعـزه، مزيـداً عليـه أحكامـاً أخـرى لزيادة لا [٢].

١٧- لات:

هي عند الخليل للنفي كـ «لا» غير أنها مختصة عنده بنفي الزمان كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٣].

والتاء على رأى الخليل للتأنيث [٤]

---

(١) العين: ٨/ ٣٤٩.

(٢) ينظر: سيبويه ٢/ ٣٠٥ و ٣/ ٧٧.

(٣) من سورة ص/ ٣ وينظر البحر المحيط ٧/ ٣٨٤.

(٤) العين: ٨/ ٣٦٩.

وقد قال به جمهور النحاة فيما بعد.

وما ذكره سيبويه – وإن لم يعزه- لا يخرج عمّا ذكره أستاذه الخليل فقد رأى أنّ «لات».

«لا يجاوز بها الحين -يعني الزمان- سواء رفعت ما بعدها على أنّه الاسم أو نصبته على أنّه الخبر والاسم محذوف وأنّها كذلك لم تتمكّن في الكلام كتمكّن ليس»(١).

ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض النحاة يرون أن «لات» لا تعمل شيئاً في القياس لأنّها ليس بفعل والمرفوع ما بعدها على الابتداء، والخبر محذوف فأن نُصِب فمفعول لفعل محذوف(٢).

١٨- لم، ولما:

«لم» عند الخليل حرف من حروف الجحد، وهي عند مركّبة من لام الأمر ضُمَّت إلى «ما» ثم حذفت الألف كما قالوا في: بِمَ ونحو ذلك ولكونها كثيرة الجري على اللسان العربي أسكنت الميم(٣).

ولم: عزيمة فعل قد مضى، فلما جعل الفعل معها على حد الفعل الغابر جزم، وذلك قولك: لم يخرج زيد، إنّما معناه: لا يخرج زيد، فاستقبحوا هذا اللفظ في

(١) سيبويه: ٢/ ٨٥.

(٢) ينظر المغني: ١ / ٢٠٤.

(٣) العين: ٨٨/ ٣٢١.

الكلام فحملوا الفعل على بناء الغابر، فإذا أعيدت «لا» و «لا» مرتين أو أكثر حسن حينئذ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[1].

أي: لم يصدق ولم يصل، وإذا لم تعد «لا» فهو في المنطق القبيح، وقد جاء في الشعر قال:

إنْ تغفِر اللهمَّ تغفِرْ جمّا وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألمّا

أي: لم يلم[2].

وقد تدخل على «لم» ألف الاستفهام، فيقال: «ألم»[3]. وهذا مما لا يجوز في «هل» كما هو معروف.

أما «لما» فهي عند الخليل على معنيين[4]

الأول: أنها من جمع «ما» و «لم» فجعلتا بناء واحداً.

والثاني: بمعنى «لا» كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[5].

ومنهم من يقول:

لا بل الألف في «لما» أصلية والميم؟ منها في موضع العين وهو بوزن فَعَّل».

---

(١) من سورة القيامة / ٣١.

(٢) العين: ٨ / ٣٢١.

(٣) نفسه: ٨ / ٣٢١.

(٤) نفسه: ٨ / ٣٢٢.

(٥) من سورة الطارق / ٤.

وقد أورد سيبويه «لم» مما كان على حرفين [١]. وذكر أنّها لمنفي الماضي [٢]. وذكر أيضاً ما نصّ عليه الخليل في أحد قوليه عن «لم» كونها «لم» زيدت عليها «ما» فغيرتها عن حالها، ولم يعزُ للخليل قولاً في «لم» أو «لما» لكنه في حديثه عن «لم» ما يشير إلى انه لا يوافق أستاذه في كون «لما» مركّبة[٣].

١٩- لَنْ:

رأى الخليل أن «لَنْ» مركبة من «لا أن» وصلت لكثرتها في الكلام، وأنها تشبه في المعنى «لا» ولكنها أوكد تقول:

لن يكرمك زيد معناه كأنّه يطمح في إكرامه، فنفيت عنه، ووكدت النفي بـ«لن» فكانت أوكد من لا [٤].

وقد ذكر سيبويه قول الخليل هذا ورده أكثر النحاة فيها بعد. قال سيبويه: «فأما الخليل فزعم أنها» يعني: لن لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: ويلمه يريدون: وهي لامه، وكما قالوا: يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي: هل ولا[٥].

وقد ذكر سيبويه قول من خالف أستاذه في أنّ لن مركّبة، وليس بسيطة [٦]. ومجرى حديثه يشير إلى أنّه يميل إلى كونها بسيطة لا مركّبة قال:

---

(١) ينظر سيبويه: ٤/ ٢٢٠و ٢٢٣.

(٢) نفسه: ٣/ ١١١، ١٣٥.

(٣) ينظر سيبويه: ٣/ ٥.

(٤) العين: ١/ ٣٥٠.

(٥) سيبويه: ٣/ ٣٠٠.

(٦) تذكر أكثر المظان: أن جمهور النحاة يرون أن «لن» بسيطة لا تركيب فيها ولا إبدال وأن القول أنا مركبة هو قول الخليل والكسائي، قال ابن هشام «وليس أصله يعني – أن =

«وأما غيره – يعني غير الخليل – فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء واحد على حرفين ليس فيه زيادة، وأنها من حروف النّصب، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل كما قلت: أما زيداً فلن أضرب لان هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: «أما زيداً فلا الضرب له» [1].

وقد رفض المبرد صراحة قول الخليل في «لن» كونها: لا أن حذفت الألف من لا والهمزة من «أن» وجعلا حرفاً واحداً.

قال: «وليس القول عندي كما قال الخليل، وذلك أنك تقول: زيداً لن أضرب، كما تقول زيداً سأضرب، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد الكلام لأن زيداً كان ينتصب بما في صلة «أن» ولكن لن حرف بمنزلة «أن» » [2].

=واصل لم؟ «لا» فأبدلت الألف نوناً في لن وميماً في لم خلافا للفراء، لان المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو «ولنسفعنا وليكونا» ولا أصل لن لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمولها عليها نحو: زيداً أن أضرب، خلافاً للاخفض الصغير، وامتناع نحو: زيداً يعجبني أن تضرب. خلافاً للفراء، ولأن الموصول وصلته مفرد «ولن أفعل» كلام تام..» وقد رفض أغلب المتأخرين رأي الخليل، ينظر المغني ١ / ٢٢١، والهمع ٢ / ٣.

(١) سيبويه: ٣/ ٣ وفي ١/ ١٣٥ – ١٣٦ لن اضرب ذنفي لقوله: سأضرب فهي عنده لنفي المستقبل.

(٢) المقتضب ٢/ ٨.

٢٠- لو:

ذكر الخليل لـ«لو» المعاني الآتية: [١].

أ-أنها حرف أمنية نحو: لو قدم زيد. قال تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [٢].

وهذا عنده مما يكتفي به عن الجواب «لان» «لو» لا تجيء لا وفيها ضمير جوابها فإذا أظهرت الجواب أو لم تظهره فكل حسن [٣].

ب- وقد تكون موقوفه بين نفي وأمنية، وذلك إذا وصلت ب «لا» كقولك: لولا أكرمتني، أي: لم تكرمني [٤].

وجواب «لو» عند الخليل لا يكون إلا بلام، إلاّ في ضرورة الشعر.

وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [٥]. إنما اختار من اختار قراءتها بالتاء حملاً على نظائرها نحو قول عز وجل: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ [٦]. وأشباه ذلك مما يكتفي بالكلام دون جوابها [٧].

---

(١) ينظر: العين ١ / ٣٤٨.

(٢) من سورة البقرة: ١٦٧ وقد اختلف النحاة في «لو» هذه فمذهب بعضهم أنها قسم برأسه لا تحتاج إلى جواب، كجواب الشرط، وقال: آخرون هو لو الشرطية أشربت معنى التمني ومنهم من قال بمصدريتها هنا، ورأي الخليل أرجح الآراء وعليه الأكثرون ينظر المغني: ١ / ٢١٢.

(٣) العين: ٨ / ٣٤٨.

(٤) نفسه: ٨ / ٣٤٨.

(٥) من سورة البقرة / ١٦٥.

(٦) من سورة سبأ / ٥١.

(٧) العين: ٨ / ٣٤٨. وينظر الحجة في القراءات السبع ٩١.

وقد ذكر سيبويه مجيئها للتمني [١] وأنها تستعمل لما كان سيقع لوقوع غيره [٢]. وهي العبارة الجيدة، على رأي ابن هشام [٣] إذ كثر الكلام عن إفادة «لـو» امتناع الشرط لامتناع الجواب أو عدم إفادتها ذلك..

وقد ذكر سيبويه أيضاً علّة بنائها على السكون بقوله: «لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح» [٤] وأشار إلى أنّها لو وصلت بـ «ما» أو «لا» يتغيّر معناها» [٥].

ولم يعز إلى الخليل أي شيء من هذا الكلام.

٢١- لو لا و لو ما:

لو لا عند الخليل مركبة من «لو» و«لا» وهي لهذا في معنيين [٦].

أحدهما: «لو لم يكن» كقولك لو لا زيد لأكرمك معناه: لو لم يكن.

والآخر: «هلا» كقولك: لو لا فعلت ذاك في معنى: هلا فعلت.

فهي عند الخليل حرف جزاء تدخل على جملتين اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية لوجود الأولى.

---

(١) سيبويه: ٣/ ٣٦.

(٢) نفسه: ٤/ ٢٢٤.

(٣) المغني: ١/ ٢٠٧.

(٤) سيبويه: ٣/ ٢٦١.

(٥) نفسه: ٤/ ٢٢٢.

(٦) العين: ٤/ ٢٢٢.

أو حرف تحضيض وعرض[١]:

ولا فرق عن الخليل بين: لولا «ولوما» في المعنى الثاني كقوله تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٢].

أي: «هلا تأتينا» ولك شيء في القرآن فيه «لولا» يفسر على «هلا» غير التي في سورة الصفات ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ١٤٣﴾[٣]. أي فلو لم يكن[٤].

وقد ذكر سيبويه ما ذكره الخليل من كونها اعني «لو لا» مركبة من «لو» و«ما» فغيرت «ما» معنى «لو» ولم يعزه[٥].

ونسب سيبويه إلى الخليل، ويونس (ت١٨٣هـ) القول بجر الضمير بعدها[٦]. وهذا هو رأي سيبويه لا الخليل على زعم ابن هشام[٧]. وقد رفضه المبرد[٨].

٢٢- مَعْ:

(مع) عند الخليل حرف يضمُّ الشيء للشيء تقول: هذا مع ذاك. ورأى سيبويه أنها حرف قد يخرج إلى الظرفية مثلها مثل على لأنك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك، وذهب من معه[٩] وبيّن علّة نصبها بقوله: «وسألت

---

(١) المغني: ١ / ٢١٥.

(٢) من سورة الحجر / ٧.

(٣) من سورة الصافات / ١٤٣.

(٤) العين: ٨ / ٣٥١.

(٥) ينظر سيبويه ٤ / ٣٧٤.

(٦) سيبويه: ٢/ ٣٧٤.

(٧) ينظر: شرح اللمحة: ٢ / ٢٠٤.

(٨) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٣ والإنصاف م«٩٧».

(٩) ينظر سيبويه ١/ ٤٢٠.

الخليل عن معكم ومع أيّ شيء نصبتها فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع ووقعت نكرة وذلك قولك: جاءا معاص وذهبا معاص وقد ذهب معه، ومن معه ومنه معه وصارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة: أمام وقدام، أما الشاعر فجعلها كله حين أضطر وهو الراعي»[1]:

وريشي منكُمْ وهوايْ مَعْكُم وإنْ كانت زيارتُكُم لِمَاما

٢٣ — نعم:

نعم عند الخليل «حرف جواب مثل بلى لكنها في جواب الجملة المثبتة وبلى جواب نفي». قال: «نعم كقولك بلى، إلا أن نعم في جواب الواجب. وهي عند سيبويه فعدة وتصديق «وبلى» توجب بعد نفي»[2].

وفي تعليق السيرافي على سيبويه مانصه: قوله وأما «بلى» فتوجب.. الخ يعني أن «بلى» لأتاتي إلا بعد نفي فتطلبه سواء كان معه حرف استفهام أو لا، وسواء كان بمعنى التقرير أو بمعنى الاستفهام، متى وردت بل حققت ذلك الشيء الذي وقه عليه لفظ الجحد، فإذا لم يقم: ألم يقم فقلت: بلى فقد قلت: أنه قد قام، وما نعم فهو تصديق للكلام على ما يورده المتكلم من جحد وإيجاب..»[3].

---

(١) نفسه: ٣/ ٣٨٦، وينظر الشاهد: في شعر الراعي النميري، قصيدة رقم ١٩١، ص ٢٤٣.

(٢) العين: ٣/ ١٦٢. (٤) سيبويه: ٤ / ٢٣٤.

٢٤- هل:

هي عند الخليل حرف استفهام، ولا يجوز الجمع بينها وبين الهمزة إلا اضطراباً كقول زهير:

وذي نسبٍ ناءٍ بعيدٍ وصَلتَهُ بمال فلا يدري أَهَلْ أنتَ واصلُه[1]

لأن «هل» حرف استفهام وكذلك الألف ولا يستفهم بحرفي استفهام[2].

وقد وازن سيبويه بين «هل» والهمزة ولم يذكر ما قاله الخليل من جواز الجمع بين «هل» وهمزة الاستفهام في ضرورة الشعر[3] ولم أجد لرأي الخليل في جواز هذا الجمع ذكراً فيما اعتمدته من مصادر.

(١) شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلم الشنتمري، ص ٥٨، فخر الدين قباوة.

(٢) العين ٣/ ٣٤١ - ٣٥٢.

(٣) ينظر سيبويه: ٣/ ١٧٥ -١٨٩.

كلمة أخيرة

وبعد فقد انتهيت بعون الله ما بدأته، ولست أدعي الكمال في هذا البحث ولكني بدأت فيه رحلة مع الخليل أرجو من الله أن تطول، وأن يشاركني فيها آخرون لكي يأتي يوم يجد فيه الباحثون بين أيدهم نحو الخليل مبوباً ومنظماً وموثقاً كي ندل بالبرهان والحجة على أن الخليل هو الأستاذ الأول في النحو العربي.

لقد كانت غاية البحث في المقام الأول استقصاء أصل خاص في النحو العربي هو بعض «نحو الخليل» الذي استمد معطياته من نظر ثاقب، وذكاء في العربية وعلومها فمصدر صدوراً تلقائياً صارت أغلب طروحاته فيما بعد متواردة متكاثرة في أعمال مَنْ جاءوا بعده من النحاة العرب. ومن الإنصاف أن تقرر أنَّ فضل التصريح الشمولي في عمل النحاة العرب إنما صدر صدوراً ناضجاً وفاعلاً عن الخليل بن احمد الفراهيدي البصري على مستوى التنظير، والتطبيق، والتعديل، والاصطلاح.

لقد استطاع هذا البحث المتواضع أن يسجل النتائج والحقائق الآتية:

أولاً: استقصى البحث ما في العين من قضايا، ومسائل نحوية في جملة من الأسماء والأفعال والحروف والتراكيب اللغوية وهي تفاريق في معجمه وبوَّبها ووثقها ووازنها في بعض كتب من كتب الأصول مما يضع بين أيدي الباحثين مادة نحوية قد تكون في بعض جوانبها جديدة، وتكون في مجموعها جديرة بالدراسة والتحليل وتقدير الأحكام.

ثانياً: بيّن البحث آراء الخليل في ذلك الكلم من حيث بنياتها، وأحكامها ووظائفها، وغير ذلك من المسائل التي صارت فيا بعد محلّ حديث متشعب الآراء مختلف المذاهب بين النحاة.

ثالثاً: استطاع البحث أن يوازن آراء الخليل الواردة في العين وما نُسِب إليه في كتاب سيبويه بلفظه أو بمعناه مما يضع امام البحثين سنداً قوياً جديداً يدفعون له كل شبه حاول أصحابها من القدماء او المحدثين أن يبعدوا الخليل عن ابرز أثر من أثاره الخالده ويوكد أن العين للخليل وليس لغيره.

رابعاً: استطاع البحث أن يكشف عن آراء للخليل لم تعرف عنه مسبقاً وأن يردّ عنه جملة من الآراء التي عزاها بعضهم إليه ولم تكن له، ممّا يعمل على تحديد أراء الخليل النحوية تحديداً دقيقاً.

خامساً: كشف البحث عن جملة من المصطلحات النحوية للخليل تؤكد ريادته في وضعها واستنباطها كمصطلحات من نحو: الجحد، وحروف الجزاء، وحروف النسق، وحروف الصلة، والنعت، والمعكوس، وغيرها من المصطلحات.

إن الباحث ليطمع إلى مزيد من هذه الحقائق كي نؤكد الحاجة الماسة إلى دراسة أمّات الكتب العربية في المعاجم، والتفسير، وأصول الفقه، والأمالي، والسير فهي تزخر بمسائل النحو وقضاياه والكشف عن تلك المسائل وتبويبها وتوثيقها، ودراستها سيعمل على مدّ النحو العربي بفيض زاخر من المادة العلمية الجديرة بالدراسة والتمحيص.

إنه عمل شاق ولكنه لا يكون عسيراً على من استعان بـالله وانـتظم بتواضـع في صـف العلـماء الـذين اشروا أنفـسهم لكلمـة الله العليـا، وكتابهـا الخالـد القرآن الكريم.

وبالله التوفيق

فهارس الكتاب

١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣- فهرس بعض الأقوال والأمثلة النحوية المشهورة.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأعلام.

٦- فهرس المدارس النحوية.

٧- فهرس القبائل واللغات والأماكن.

٨- فهرس مظان الكتاب.

٩- فهرس محتويات الكتاب.

أولاً: (فهرس الآيات القرآنية الكريمة)

(أ)

(ث)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(و)

ثانياً: (فهرس الأحاديث النبوية الشريفة)

ثالثاً: (فهرس بعض الأقوال والأمثلة النحوية المشهورة)

رابعاً: (فهرس الأشعار)

(قافية الهمزة)

(قافية الباء)

(قافية التاء)

(قافية الدال)

(قافية الراء)

(قافية العين)

تكنّفهــا الوشـــاةُ فازعجوهـــا	فبــا لّلنــاسِ لِلــواشي المُطــاعِ	٥٠
على حين عاتبتُ المشيب على الصّبا	وقلـتُ ألمّـا أصـحُ والـشيبُ وازعُ	٤٧

(قافية الفاء)

بنــي غدانـــةَ مـــا إنْ أنــتم ذهــب	ولا صريــفٌ ولكــنْ أنــتمُ الخــزفُ	٢٦
وعـضُّ زمـان يـا ابـنَ مـروانَ لم يـدع	مــن المـال إلاّ (مــسحتاً) أو مجلّــف	٧٣، ٧٤، ٧٥

(قافية القاف)

رضــيعَي لبــان ثــديَ أمّ تحالفــا	باســم داج عــوض لا نتفــرقُ	٥٥

(قافية الكاف)

خــلا الله لا أرجــو ســواك وإنّــما	أعــدُّ عيــالي شُــعبةً مــن عيالكــا	٤٢

(قافية اللام)

أبنـــي أميّـــة إنّ عمّـــيَ اللـــذا	قــتلا الملــوكَ وفكّكــا الأغــلالا	٨٤
إنّ محــــلاً وإنّ مـــــرتحلاً	وإنّ في الــسفر مــا مــضى مهــلا	٣٣
أهـــاجيم حــسّان عنــد ذكائــه	فغـــيٌّ لأولاد الحــماس طويـــلُ	٣٩
ردّوا علينـــا شـــيخنا ثُـــمّ بجـــل		٩٥
ببجـــلي الآن مـــن العيش بجـــل		٩٥
هــل تــذكرُ العهــدَ في تــنمُّص إذ	تــضرب لي قاعـــداً بهـــا مــثلاً	٣٣
وخــرقٍ قــد قطعــتُ بــلا دليــلِ	بَعَنْــــسَيْ رجلـــةٍ ذاتيْ نِعـــالِ	٨٢

(قافية الميم)

أتــوا نــاري فقلــتُ: منــونَ أنــتم	فقــالوا: الجــنُ، قلــتُ عُمــوا ظلامــا	٨٣

خامساً: (فهرس الأعلام)

(أ)

(ب)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

سادساً: (فهرس المدارس النّحوية)

سابعاً: (فهرس القبائل واللغات والأماكن)

(أ)

(ب)

(ت)

(ح)

(س)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

ثامناً:(فهرس مظان الكتاب)

القرآن الكريم:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى النحاس- مطبعة النسر العربي مصر/ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤.

٢. أسرار العربية. أبو البركات ابن الانباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار- دمشق/ ١٩٥٧.

٣. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين. د. قيس إسماعيل الأوسي- بغداد/ ١٩٨٨.

٤. الأصول في النحو. أبو بكر بن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي- النجف الأشرف / ١٩٨٣.

٥. الأمالي الشجرية. أبو السعادات ابن الشجري – دار المعرفة- بيروت (د.ت).

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين- ابو البركات الأنباري- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد –ط٤ – مصر/ ١٩٦١.

٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- جلال الدين السيوطي – تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم – مصر/ ١٩٥٦.

٨. تحصيل عين الذهب. الأعلم الشنتمري، طبع بولاق بهامش كتاب سيبويه – مصر/ ١٣١٦هـ.

٩. التصريح على التوضيح. خالد الأزهري- مطبعة محمد أفندي- مصر (د.ت).

١٠. الجامع لأحكام القرآن. أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الفكر – بيروت/ ١٤٠٥هـ.

١١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ومعه شرح شواهد العيني – أبو العرفان محمد علي الصّبان –دار الفكر – بيروت- ١٤١٩هـ.

١٢. الحجة في القراءات السبع. ابن خالويه- تحقيق –د. عبد العال سالم مكرم- ط٣- دار الشروق- بيروت/ ١٩٧٩.

١٣. حروف المعاني. أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي - تحقيق - علي توفيق الحمد - دار مؤسسة الرسالة - بيروت / ١٩٨٤.

١٤. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. عبد القادر عمر البغدادي - دار الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر / ١٩٧٩.

١٥. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جنّيّ تحقيق: محمد علي النجّار - دار عالم الكتب - بيروت.

١٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط١٦ - مصر / ١٩٧٤.

١٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة العربية - مصر / ١٩٧٠.

١٨. شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق. د. صاحب جعفر أبو جناح - بغداد / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢.

١٩. شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ذكره المحقق محمد عبد السلام هارون في هامش كتاب سيبويه - دار مكتبة الحياة بيروت.

٢٠. شرح كافية ابن الحاجب. رضي الدين الاستراباذي - تحقيق: أحمد السيد أحمد - المكتبة التوفيقية - مصر / (د.ت).

٢١. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. ابن هشام الانصاري تحقيق: د. هادي نهر - بغداد / ١٩٧٨.

٢٢. العين. تحقيق: د. مهدي المخزومي. و د. إبراهيم السامرائي بغداد / ١٩٨٦.

٢٣. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها. أبو الحسن أحمد بن فارس - دار مؤسسة بدران للطباعة - بيروت / ١٩٦٣.

٢٤. القرآن الكريم وأثره في الدراسات اللغوية - د. عبد العال سالم مكرم - دار المعارف - مصر / ١٩٦٥.

٢٥. الكتاب. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان تحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت (د.ت).

٢٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل- الزمخشري: محمود بن عمر جار الله. تحقيق: عبد الرازق المهدي. دار إحياء التراث وطبعة بيروت ١٩٨٦ بترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد.

٢٧. ما ينصرف وما لا ينصرف. أبو إسحق الزجاج – تحقيق/ هدى قراعة – القاهرة / ١٣٩١هـ/ ١٩٧١.

٢٨. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو- د. مهدي المخزومي- ط٣ – مصر / ١٩٥٨.

٢٩. مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب – تحقيق عبد السلام هارون –ط٣ – دار المعارف – مصر / ١٩٨٤.

٣٠. المدارس النحوية. د. شوقي ضيف – ط٦ – دار المعارق مصر/ ١٩٩٥.

٣١. المزهر في علوم اللغة وأنواعها –جلال الدين السيوطي- تحقيق: فؤاد علي منصور – دار الكتب العلمية – بيروت/ ١٩٩٨.

٣٢. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب. ابن هشام الأنصاري – تحقيق. د. مازن المبارك، ود. محمد علي حامد. راجعه/ سعيد الأفغاني- ط٦ – بيروت / ١٩٨٥.

٣٣. المفصل في صنعة الإعراب- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر جار الله. تحقيق: د. علي بو ملحم. مكتبة هلال – بيروت / ١٩٩٣.

٣٤. المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان- بغداد / ١٩٨٢.

٣٥. المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: عبد الخالق عضيمة- دار عالم الكتب – بيروت / (د. ت).

٣٦. مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي. د. جعفر نايف عباينة عمان / ١٩٨٤.

٣٧. من أعلام البصرة (سيبويه) هوامش وملاحظات - د. صاحب جعفر ابو جناح. بغداد / ١٩٧٤.

٣٨. نتائج الفكر في النحو: السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا ط٢- مصر ١٩٨٤.

٣٩. نحو المعاني: د. احمد عبد الستار الجواري. بغداد / ١٩٨٧

٤٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية - الكويت / ١٣٩٥هـ. ١٩٧٥.

فهرس المحتويات